مع توالي المجازر الإسرائيلية في مختلف المناطق اللبنانية، ارتفعت احتمالات قيام الاحتلال بغزو برّي للبنان، وذلك بفعل التقارير الواردة من إسرائيل، فضلاً عن تأييد الولايات المتحدة الضمني مثل هذه الخطوة. في المقابل، كشف رئيس الحكومة نجيب ميقاتي عن نزوح مليون شخص

إسرائيل تحشد لغزو برّي للبنان

المجازر تتوالى ومليون نازح من جنوب البلاد وشرقها

دبابات إسرائيلية على الحدود مع لبنان، 29 سبتمبر 2024 (مناحيم كاهانا/فرانس برس)

بيروت ـ **رينا الجمّال**
حيفا ـ **نايف زيداني**
طهران ـ **صابر غل عنبري**

ارتفعت احتمالات الغزو الإسرائيلي للبنان، بفعل تتالي مجازر الاحتلال في جنوب البلاد ومنطقة البقاع، شرقي البلاد، مع مواصلة سياسة الاغتيالات في الضاحية الجنوبية لبيروت ومحيطها، وأيضاً بفعل التقارير الإعلامية الإسرائيلية، التي تطرقت إلى قرب حصول التوغل البري. وجاء ذلك وسط تقييمات أميركية أكدت قرب حصول الغزو، وإن بعبارات ملطفة من قبيل «عمليات برية محدودة»، مع تأكيد البيت الأبيض على «مواصلة الحديث إلى الإسرائيليين» بشأن الخطوة التالية في لبنان. في المقابل، أعلن لبنان مجدداً تمسكه بالحلّ الدبلوماسي، وبالقرار 1701. وفي غضون ذلك، جرى الإعلان، أمس الأحد، عن انتشال جثمان الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله. وأمس الأحد، اعتبر منسق اتصالات مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، جون كيربي، أن «الحرب الشاملة مع حزب الله أو إيران، ليست سبيلاً لإعادة سكان شمال إسرائيل إلى ديارهم». وأوضح في تصريحات صحافية أنه «تواصل الحديث إلى الإسرائيليين بشأن الخطوة الصحيحة التالية في لبنان»، مشيراً إلى أن «حزب الله تحت قيادة نصر الله كان يشكل تهديداً خطيراً على حياة الإسرائيليين». وأكد كيربي أن الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو «لا يتفقان في كل جوانب السياسة لكنهما يتفقان على الشيء الكبير وهو أمن إسرائيل»، مشدّداً على أن «دعم أميركا لأمن إسرائيل صلب، وهذا لن يتغير». في السياق، أعلن وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، أمس الأحد، أنه «وضع المزيد من القوات على درجة عالية من الاستعداد للانتشار في الشرق الأوسط في الأيام المقبلة»، مضيفاً في بيان أن «الولايات المتحدة ستعزز قدرات الدفاع الجوي»، في المنطقة.

وألمح مسؤولان أميركيان إلى اجتياح بري إسرائيلي وشيك في لبنان، وقالا إن «عمليات صغيرة النطاق» أو «حركات حدودية» داخل لبنان قد بدأت أو على وشك أن تبدأ، في محاولة لإبعاد حزب الله عن الحدود، حسبما ذكرت شبكة إيه بي سي الأميركية، أمس الأحد. ولم يتضح بعد قرار الاحتلال الإسرائيلي، بشأن تنفيذ اجتياح بري للأراضي اللبنانية، وسط تدارس مستمر لدى «حاجة» إسرائيل إليه وما قد يترتب عليه من خسائر بالأرواح وأخرى مادية، واستدكار تجارب سابقة في لبنان. وذكرت صحيفة معاريف العبرية، أمس الأحد، أن إسرائيل لم تتخذ قراراً نهائياً بعد إن كانت ستخرج في عملية برية كاملة، لكن الجيش مستعد لذلك، ناقلة عن مسؤولين إسرائيليين أنه في حال الشروع في عملية برية، فلم تكون محددودة لجهة نطاقها. وكشف موقع والا العبري عن نفي مسؤولين في الجيش عن بدء تحركات برية داخل لبنان «لكن اليومين الماضيين شهدا باتفاق مكتوب، مضيفة في تقرير أن «هناك إجماعاً داخل النظام السياسي في إسرائيل على شنّ تحرك برّي محدود في لبنان».

أمنيون إسرائيليون: نافذة زمنية فتحت للبدء بتوغل بري

أُعلن عن انتشال جثمان نصر الله وتقديرات بوفاته بفعل صدمة

وكشفت الصحيفة أن نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت وافقا منذ أكثر من أسبوع على قبول خطوات تشمل إدخال قوات إلى لبنان. وراى جيش الاحتلال، حسب ما نشرته صحيفة هآرتس العبرية، مساء أول من أمس السبت، أن العدوان على لبنان يجب أن يستمر «بل ويؤيد إجراء مناورة برية، لأنها في رأيه الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها إعادة سكان الشمال إلى منازلهم». وبحسب الجيش «إذا توقف القتال في هذه المرحلة، فستتمكن إيران من إعادة بناء قدرات حزب الله التي تضررت بشكل كبير في الأسبوعين الماضيين». كما نقلت الصحيفة عن مسؤولين في المؤسسة الأمنية، لم تسمّهم، أن «نافذة زمنية محدودة قد فُتحت الآن لتوغل برّي، وهو ما قد يضيع إذا تمكّن التنظيم من التعافي، وإعادة تأهيل نفسه من الضربات التي تعرض لها».

وادعى جيش الاحتلال أن قواته البرية «تحسدت الكثير من الخبرة خلال 11 شهراً من القتال في قطاع غزة، ولديها ثقة في قدرتها على القيام بذلك في لبنان أيضاً». كما أوضحت المؤسسة الأمنية أن المعلومات الاستخبارية التي جرى جمعها عن لبنان في السنوات الأخيرة، بجودة أعلى بكثير من تلك التي كانت لدى إسرائيل حول حركة حماس في الأسبوع الماضيين». كما نقلت الصحيفة عن مسؤولين في المؤسسة الأمنية، لم تسمّهم، أن «نافذة زمنية محدودة قد فُتحت الآن لتوغل برّي، وهو ما قد يضيع إذا تمكّن التنظيم من التعافي، وإعادة تأهيل نفسه من الضربات التي تعرض لها».

وادعى جيش الاحتلال أن قواته البرية «تحسدت الكثير من الخبرة خلال 11 شهراً من القتال في قطاع غزة، ولديها ثقة في قدرتها على القيام بذلك في لبنان أيضاً». كما أوضحت المؤسسة الأمنية أن المعلومات الاستخبارية التي جرى جمعها عن لبنان في السنوات الأخيرة، بجودة أعلى بكثير من تلك التي كانت لدى إسرائيل حول حركة حماس في قطاع غزة»، وأن «عملية برية في لبنان ستسمح لإسرائيل بتدمير البنية التحتية العسكرية لحزب الله، وهو ما سيسمح لسكان الشمال بالعودة إلى منازلهم بأمان تام». كما ادعى المسؤولون أن «الاستمرار بتوجيه ضربات لحزب الله سيتيح استعادة قدرة الردع للجيش الإسرائيلي التي تلقت ضربة قاسية في 7 أكتوبر/تشرين الأول» الماضي.

واعتبر محلل الشؤون العسكرية في صحيفة يديعوت أحرونوت، يوسي يشوع، أن اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، لم يعد سكان الشمال إلى منازلهم، لذلك «حتى بعد الضربات القاسية التي تلقّاها حزب الله، فإن الطريقة الفعالة لاجتثاث البنى التحتية والوسائل العديدة التي جرى بناؤها هناك خلال 18 عاماً (بعد عدوان صيف 2006) من تعاظم القوة، هي عملية برية محدودة». ونقل يشوع عن مسؤول رفيع في الجيش لم يسمّه، قوله إن «إجراء مناورة برية سيطمئن السكان (في الشمال)، الذين سيرون أن الجيش قادر على الدخول إلى لبنان، ليمنحهم الأمان الذي يستحقونه. وعندما تتوضّح الأطراف إلى اتفاق، سيكون الجيش هو من ينفذه». من جهته، دعا نائب رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال السابق، يئير غولان، من خلال فيديو نشره عبر منصات التواصل الاجتماعي، أمس الأحد، إلى احتلال أراض في لبنان، وذلك خلال وجوده في مستوطنة كفار جلعادي المحاذية للحدود. وقال: «أنا أقف حالياً في كفار جلعادي، ونحن نرى على التلال منازل العدسية (جنوبي لبنان)، حيث يجب أن يجلس الجيش الإسرائيلي حتى لا يكون هناك تهديد على الكيبوتس (المستوطنة). هل يوجد أبسط من ذلك؟». وفي صحيفة معاريف، أشار الصحافي أفرايم غنور، قبل أيام قليلة، إلى تقرير لجنة فينوغراد، التي تشكّلت في أعقاب حرب تموز، أو ما تسمّيها إسرائيل حرب لبنان الثانية عام 2006، التي تلقّت فيها إسرائيل وجيشها خسائر فادحة، وكذلك حزب الله. واقتبس غنور مما جاء في التقرير «كانت هناك ثقة زائدة بقوة سلاح الجو. شعور خاطئ بأن الحل سيكون جوياً»، مضيفاً: «أنه من المهم جداً الرجوع إلى هذه الحقائق... وواقعياً ليس من الممكن تغيير الواقع وإعادة سكان الشمال إلى منازلهم من دون مناورة برية واسعة النطاق وذكية للجيش الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية».

وفي سياق الضغط الإسرائيلي، أعلن جيش الاحتلال، مساء أول من أمس السبت، أنه فرض حصاراً عسكرياً على لبنان. وبحسب صحيفة يديعوت أحرونوت، فإن الاحتلال سيسمح بحركة المدنيين «لكن في حال وصول سفينة من إيران، قد يجري إيقافها قبالة سواحل لبنان». وأبلغ جيش الاحتلال بيروت بعدم السماح بهبوط الطائرات الإيرانية، علماً أن الخطوط الجوية الإيرانية أكدت أنها ألغت رحلاتها إلى العاصمة اللبنانية بيروت حتى إشعار آخر. كما استهدفت القوات الإسرائيلية جرافات لبنانية حاولت إعادة بناء ستة معابر حدودية بين لبنان وسورية، والتي كان الاحتلال قد استهدفها ودمرها خلال الأيام الماضية. ووفقاً لتقديرات إسرائيلية، فإن «نحو 600 ألف لبناني نزحوا من جنوب البلاد إلى الشمال، إضافة إلى نزوح 400 ألف شخص من أحياء الضاحية فزوا من منازلهم». بذلك، يُقدر عدد النازحين اللبنانيين بنحو مليون شخص. ميدانياً، واصل الاحتلال ارتكاب المجازر في مناطق لبنانية عدة، في الجنوب والبقاع، مع تسجيل استهدافه بلدة جب جنين، في البقاع الغربي، للمرة الأولى منذ بدء العدوان الواسع على لبنان، مستهدفاً مسؤول الجماعة الإسلامية في جب جنين محمود دحروج، الذي استُشهد مع زوجته. وأعلنت لجنة الطوارئ في لبنان، أمس، استشهاد 1640 شخصاً وجرح 8408 آخرين منذ بدء الهجمات الإسرائيلية الواسعة الاثنين الماضي. ووفقاً لوحدة مخاطر الكوارث، فقد سُجل عبور 36,188 سورياً و41,307 لبنانيين إلى الأراضي السورية. وأعلنت وزارة الصحة اللبنانية استشهاد 14 ممسعفاً في يومين.

كما أعلن جيش الاحتلال عن تنفيذه محاولة اغتيال في الضاحية الجنوبية، أمس الأحد، مشيراً إلى استهداف مسؤول في الوحدة الكيميائية لحزب الله، من دون تسميته. وأشار جيش الاحتلال في بيان إلى أن «تلك الوحدة مسؤولة عن مختبرات المتفجرات وإنتاج الصواريخ». وفي المقابل، نفى حزب الله، في بيان، اغتيال قائد وحدة بدر، أبو علي رضا.

وفي بيان آخر، أعلن الجيش الإسرائيلي أن الغارة التي استهدفت مقر قيادة حزب الله في الضاحية الجنوبية، الجمعة الماضي، أودت بحياة 20 شخصاً إلى جانب الأمين العام للحزب، حسن نصر الله. وعدّد الاحتلال أسماء من استهدفهم، وهم علي كركي قائد جبهة الجنوب، وإبراهيم حسين جزيني، قائد وحدة تأمين نصر الله، وسمير توفيق دبب، مستشار نصر الله، وعبد الأمير محمد سليني، مسؤول بناء القوة في حزب الله، وعلي نايف أيوب، مسؤول إدارة النيران في حزب الله. كما أعلن في بيان آخر اغتيال قائد وحدة الأمن الوقائي في الحزب، نبيل قاووق. من جهته، أكد القائد الأسبق لفيلق القدس الإيراني العميد أحمد وحيدي، أمس الأحد، أن جميع قادة حزب الله الذين اغتالهم الاحتلال الإسرائيلي جرى تعيين قيادات بديلة مكانهم، مضيفاً أنه «ليس هناك أي منصب قيادي شاغر في حزب الله وخلف قادة آخرون مكان جميع القادة الشهداء». وأضاف وحيدي، الذي كان وزيراً سابقاً للداخلية، في حديث مع وكالة تسنيم الإيرانية المحافظة أن «هناك أشخاصاً كثيرين يمكنهم خلافة الشهيد نصر الله».

وأمس الأحد، أعلن مصدر طبي وآخر أمني لوكالة رويترز، أنه جرى انتشال جثة نصر الله، وأنها «سليمة»، و«لم تكن بها جروح مباشرة، ويبدو أن سبب الوفاة صدمة حادة من قوة الانفجار». ولم يذكر بيان حزب الله الذي نعى فيه نصر الله، أول من أمس السبت، كيف قُتل أو موعد جنازته، لكن القناة 12 الإسرائيلية، ذكرت أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية قدّرت أن نصر الله مات اختناقاً بسبب وجوده في مكان بلا تهوئة، في غضون ذلك، اعتبر رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، أمس الأحد، أن «الحل الدبلوماسي يبقى الأفضل للاستقرار ووقف إطلاق النار»، مشيراً إلى أن لبنان يشهد «أكبر عملية نزوح حصلت ربما في لبنان والمنطقة والتاريخ خلال ساعات» مع تسجيل نزوح مليون لبناني من جنوب البلاد وشرقها. ولفت رئيس الحكومة اللبنانية، عقب اجتماع لجنة الطوارئ الوزارية، إلى أن «الاحتلال يمارس أعمالاً إجرامية يومياً، ولكن المنطق والعقل والتعلق بالشرعية الدولية والسلام توجب أن يذهب إلى وقف إطلاق نار». وأضاف ميقاتي: «مهما طالت الحرب سنذهب بالنهاية لتطبيق القرار 1701، لذلك لنوفّر الدماء ونذهب إلى تطبيقه والجيش اللبناني على الحدود». وأردف: «نحن بوضع ليس سهلاً، ولكنا يد بيد لتمرير هذه المرحلة، سواء دبلوماسياً أو أمنياً أو حياتياً». وذكر أن «هناك 787 مركز إيواء استقبلت نحو 118 ألف نازح». أما الجيش اللبناني، فطلب في بيان، أمس الأحد، من «المواطنين الحفاظ على الوحدة الوطنية، وعدم الانجرار وراء أفعال قد تمس بالسلم الأهلي في هذه المرحلة... إذ يعمل العدو الإسرائيلي على تنفيذ مخططاته التخريبية، وبث الانقسام بين اللبنانيين». وأعلن عن تسيير دوريات في العاصمة بيروت ومناطق أخرى في لبنان.

«خطأ» ترسيم الحدود البحرية

كشف وزير الطاقة الإسرائيلي، إيلي كوهين، أمس الأحد، في حديثه مع إذاعة الجيش الإسرائيلي «بحث عن طريقة أو ثغرة لإلغاء اتفاق الغاز الفاضح الذي تم توقيعه مع لبنان»، معتبراً أن «ذلك كان خطأ منذ البداية وسنحرص على تصحيحه». والاتفاق المقصود، هو اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، الموقّع في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، بإشراف الولايات المتحدة، عبر عاموس هوكشتاين، مبعوث الرئيس الأميركي جو بايدن الى لبنان. وكان يهدف الاتفاق في مرحلة ثانية إلى ترسيم الحدود البرية بين الطرفين.

هل لبنان أمام اجتياح ثالث؟

ترتفع حدة التهديدات الإسرائيلية ضد لبنان وتحديداً لجهة غزوه في ثالث اجتياح من نوعه، بعد عامي 1978 و1982. ومع أن ظروف أي اجتياح حالي، ستكون مختلفة عن الاجتياحين السابقين، غير أن التعزيزات الحدودية الإسرائيلية تزايدت أخيراً

بيروت ـ **العربي الجديد**

لم يتأخر الاحتلال الإسرائيلي في إبراز نياته لغزو لبنان، سواء باستخدام مصطلحات من قبيل «التوغل المحدود» ولأقصر مدة زمنية ممكنة»، أو حتى في اعتبار أن الخطوة قد لا تحصل، بعد اغتيال الأمين العام لحزب حسن نصر الله، الجمعة الماضي. غير أنه حتى ذلك الحين، فإنّ أي اجتياح للبنان لن يكون مشابهاً لاجتياحي 1978 و1982 لاعتبارات عدة.

ثالثة بعد عامي 1978 و1982؟ في 14 مارس/ آذار 1978، اجتاح الإسرائيليون بـ25 ألف جندي جنوب لبنان وصولاً إلى نهر الليطاني، بحجة دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى خلف النهر. وكان لبنان حينها قد دخل العام الثالث من حربه الأهلية، التي بدأت في عام 1975 وانتهت في عام 1990. أطلق الإسرائيليون على اجتياحه اسم «عملية الليطاني» ودام سبعة أيام، حتى 21 مارس 1978، وأدى إلى مقتل أكثر من ألف شخص، ونزوح بين 100 ألف و250 ألف شخص في لبنان. بعد 21 مارس 1978، تراجع الاحتلال إلى الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة تاركاً منطقة جنوب الليطاني بعهدة طرفين: «جيش لبنان الجنوبي» (تابع لإسرائيل) بقيادة الرائد المنشق عن الجيش اللبناني سعد حداد، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل).

في 6 يونيو/حزيران عام 1982، اجتاح الاحتلال لبنان مجدداً تحت مسمى «عملية سلامة الجليل» بقيادة وزير الدفاع آرييل شارون. واتخذ الاحتلال من محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في بريطانيا شلومو أرغوف، في 3 يونيو 1982، ذريعة لاجتياح لبنان. هذا الاجتياح حدّد ذاته كان الأكثر أهمية في تاريخ الشرق الأوسط، بسبب اجتياح الجيش الإسرائيلي بيروت، باعتبارها ثاني عاصمة عربية يجتاحها بعد القدس المحتلة، بقوات من 78 ألف جندي، ووفق مذكرات إسرائيلية، قرر شارون التمهيد للهجوم عبر الإيحاء لرئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، مناحيم بيغن، بأن هدف العملية هو «إبعاد المخربين (المقاومين الفلسطينيين) عن الحدود». لكن شارون اعتمد سياسة «خداع بيغن»، وفق تلك المذكرات، إذ مع كل تقدم للجيش الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية، كان شارون يشرح لبيغن «ضرورة التقدم أكثر»، وذلك «من أجل إسكات المدافع». ووفق هذا المبدأ، وصل جيش الاحتلال إلى بيروت. وأدى الاجتياح إلى إفرازات عدة، منها انتخاب قائد مليشيا القوات اللبنانية بشير الجميل، الحليف لإسرائيل، رئيساً في 23 أغسطس/آب 1982، ثم اغتياله في 14 سبتمبر/أيلول من العام نفسه، ووقوع مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا بين 16 و18 سبتمبر 1982، ومقتل بين 1500 و3300 شخص. واتّهمت القوات اللبنانية، بدعم إسرائيلي، بتنفيذ المجزرة. والأهم هو خروج 14 ألف مقاتل من منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادة ياسر عرفات، من بيروت في 11 سبتمبر 1982، وانتشرت قوات متعددة الجنسيات، أميركية وفرنسية خصوصاً، في بيروت. بعد ذلك، انسحب الجيش الإسرائيلي تدريجياً من بيروت إلى صيدا، ثم إلى الشريط الحدودي (الحزام الأمني وفق التسمية الإسرائيلية). وهو عبارة عن مساحة بعمق من خمسة كيلومترات إلى 12 كيلومتراً داخل الأراضي اللبنانية، وبلغت مساحته نحو 800 كيلومتر مربع. سيطر الاحتلال على هذه المنطقة بين عام 1985 و2000، حين انسحب من معظم الأراضي اللبنانية، عدا 13 نقطة متنازعاً عليها حدودياً، مشمولة بـ«الخط الأزرق» الذي رسمته الأمم المتحدة بعد الانسحاب الإسرائيلي.

وإذا كان اجتياحا 1978 و1982 قد حصلا في خضمّ الحرب اللبنانية، وإذا كان الغرض منهما، بحسب المزاعم الإسرائيلية، هو إبعاد الفلسطينيين عن الحدود، ثم عن لبنان، فإن فكرة الاجتياح حالياً تبدو مختلفة في العديد من التفاصيل. بداية، فإن حزب الله هو من تفرّد بمواجهة إسرائيل بعد عام 1990، تاريخ انتهاء الحرب اللبنانية، وذلك بعدما كانت أحزاب وفصائل أخرى، لبنانية وفلسطينية، تقاوم جنوباً. وبعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في 14 فبراير/شباط 2005، ثم انسحاب الجيش السوري من لبنان في 26 إبريل/نيسان من العام نفسه، تحول حزب الله إلى لاعب أساسي في لبنان مشاركاً في الحكومات وترشيح رؤساء للجمهورية والسيطرة على بيروت عسكرياً في عام 2008 والتدخل العسكري لحماية النظام السوري بدءاً من عام 2011. وهو ما أسهم في توسيع مداه العسكري داخل لبنان، ما يُصعّب عملياً فرضية أي اجتياح إسرائيلي للبنان. حتى إن الإعلام الإسرائيلي دائماً ما تطرق إلى مخاوفه من حزب الله، وأنه أصبح الطرف الذي يهدد المستوطنات الشمالية في الجليل الفلسطيني المحتل، فضلاً عن قدرته على إطلاق أربعة آلاف صاروخ يومياً في أي حرب مع إسرائيل، وفق القراءات الإسرائيلية. ولم يتردد الحزب في مرات عدة من الإشارة إلى احتمالات اقتحامه الجليل. غير أنه في المقابل، عمدت إسرائيل إلى إجراء مناورات سنوية في مايو/أيار، بدءاً من عام 2007، أي بعد عدوان صيف 2006. مع العلم أن القصف الإسرائيلي الذي شمل جسوراً وطرقات في مختلف الأراضي اللبنانية، في ذلك العدوان، شكّل إشارة واضحة إلى نيتها عدم اجتياح البلاد، رغم محاولات توغل متفرقة، في وادي الحجير وبنت جبيل ومارون الراس وعيتا الشعب وغيرها. حين لا تُقصف خطوط المواصلات، يعني أنّ هناك نية لاستخدامها. ومع أن فرضية غزو لبنان، كانت مستبعدة قبل 17 سبتمبر الحالي، أي تاريخ تفجير أجهزة «بيجر» في لبنان، ثم ما تلاها من تفجيرات أجهزة اللاسلكي في 18 سبتمبر، واغتيال مجلس قيادة قوة الرضوان (نخبة حزب الله) في 20 سبتمبر، وصولاً إلى اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله في 27 سبتمبر، كل ذلك أعاد وضع احتمال حصول غزو برّي إسرائيلي على الطاولة.

وفي السياق، نقلت قناة «إيه بي سي» الأميركية عن مسؤولين أميركيين قولهم، أمس الأحد، إن «إسرائيل بدأت أو على وشك أن تبدأ تحركات حدودية ضيقة النطاق داخل لبنان». ويفسح هذا التصريح المجال لتفسيرات مختلفة، ومنها مفهوم «التحركات الحدودية الضيقة»، وما إذا كان ذلك يعني المسافة بين خمسة وعشرة كيلومترات داخل لبنان فقط، لا إلى شمال الليطاني، أو يعني أكثر من ذلك. وما إذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سيعتمد سياسة الخداع التي اعتمدها شارون في 1982، لجهة «مطاردة مصادر القصف» وصولاً إلى بيروت. وفي سيناريو اجتياح بيروت، فإن إسرائيل ستحتاج إلى الكثير من الجنود والعتاد، سواء في حال هاجمت من جهة الجولان السوري المحتل، أو من الشريط الساحلي البحري لجهة الناقورة، أو حتى من القطاع الأوسط. ففي عام 2006، شارك عشرة آلاف جندي إسرائيلي في العدوان على لبنان، وارتفع الرقم إلى 30 ألفاً قبل نهاية الحرب في 14 أغسطس/آب 2006 بأيام قليلة.

وفي الأشهر الأخيرة، نشر الاحتلال الوية من الفرقة النظامية 36 للقيادة الشمالية، وفرقة المظليين النخبة 98، والفرقة المدرعة الاحتياطية 146، ولواءين احتياطيين إضافيين (عشرة آلاف جندي في كل لواء). وبالتالي، ينتشر بين الجولان السوري المحتل والجليل حوالي 16 لواء (يبلغ عدد الجنود في كل لواء بين 1500 وثلاثة آلاف، عدا لواءي الاحتياط)، أي أنّ هناك ما بين 41 ألفاً و62 ألف جندي إسرائيلي على الحدود مع لبنان. ويشار إلى أن الاحتلال عمد إلى تفجير الألغام المزروعة في الجولان، لجهة لبنان، في الأشهر الماضية، موحياً بنيته شنّ غزو من هناك. مع ذلك، فإن فرضية إقامة «نتساريم» لبناني، أي شق طريق من الجولان إلى بيروت، عبر طريق بيروت دمشق الدولي، يبقى أمراً صعباً، نظراً إلى طبيعة لبنان الجغرافية والمناخية، وأيضاً لأنّ حزب الله، ورغم الضربات التي تكبّدها، قادر وبالحسابات الإسرائيلية، على مواصلة القتال.

جنود إسرائيليون في الجولان المحتل، 8 مايو 2024 (عمير ليفي/Getty)

محدودية واستعداد

في الأيام الأخيرة، تطرّق الإسرائيليون، من عسكريين وسياسيين وإعلاميين، إلى فرضية اجتياح لبنان. ونقل موقع صحيفة معاريف، على سبيل المثال، عن مصادر إسرائيلية مطلعة قولها إن «العملية البرية في لبنان ستكون محدودة في حال المصادقة عليها»، وقرار شنّها «لم يتخذ بعد، ولكن الجيش مستعد لذلك». في المقابل، تحدثت صحيفة هآرتس عن «تقديرات بأن الجيش يعاني نقصاً بنحو عشرة آلاف جندي، مع مواجهة حرب متعددة الجبهات».

اليمن: الطيران الإسرائيلي يستهدف ميناء ومطار الحديدة

شن الطيران الحربي الإسرائيلي، أمس الأحد، سلسلة غارات جوية على مدينة الحديدة الساحلية غربي اليمن. وأفاد شهود عيان بأن الطيران الإسرائيلي شن أكثر من عشر غارات عنيفة استهدفت مواقع مختلفة في المدينة أبرزها الميناء والمطار. وأشاروا إلى أن الغارات استهدفت ميناء الحديدة وخزانات النفط الموجودة في ميناء رأس عيسى ما تسبب بحدوث انفجارات في خزانات النفط واندلاع حرائق ضخمة، كما تم استهداف محطتي كهرباء الحالي والكثيب، ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي في المدينة. وذكرت هيئة البث الإسرائيلية أن عشرات الطائرات شاركت في قصف الحديدة، وأن الهجوم استهدف الميناء ومحطة الطاقة ومرافق تخزين النفط. وجاءت الغارات الإسرائيلية بعد يوم من تبني جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) إطلاق صاروخ باليستي من نوع «فلسطين 2» على تل أبيب. وسبق للطيران الإسرائيلي أن شن غارات جوية على الحديدة استهدف الميناء والمطار ومحطة الكهرباء ومبنى الشرطة العسكرية في 20 يوليو/تموز الماضي.

(العربي الجديد)

لافروف: إسرائيل تريد تدخلاً أميركياً مباشراً بالصراع

وصف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس الأحد، استشهاد الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله بأنه «اغتيال سياسي آخر»، مشيراً إلى أن إسرائيل تريد خلق ذريعة لإشراك الولايات المتحدة بشكل مباشر في الصراع. وأضاف، في مؤتمر صحافي في مقر الأمم المتحدة: «لخلق مثل هذه الذريعة، حاضر، ولكن يجب أن نؤمن له المستلزمات اللازمة حتى يكون موجوداً على الحدود». وأردف: «نحن بوضع ليس سهلاً، ولكنا يد بيد لتمرير هذه المرحلة، سواء دبلوماسياً أو أمنياً أو حياتياً». وذكر أن «هناك 787 مركز إيواء استقبلت نحو 118 ألف نازح». أما الجيش اللبناني، فطلب في بيان، أمس الأحد، من «المواطنين الحفاظ على الوحدة الوطنية، وعدم الانجرار وراء أفعال قد تمس بالسلم الأهلي في هذه المرحلة... إذ يعمل العدو الإسرائيلي على تنفيذ مخططاته التخريبية، وبث الانقسام بين اللبنانيين». وأعلن عن تسيير دوريات في العاصمة بيروت ومناطق أخرى في لبنان.

فيدان: إسرائيل ونتنياهو يرغبان بنشر الحرب في المنطقة

قال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان (الصورة)، أمس الأحد، إن هناك رغبة لدى إسرائيل ورئيس وزرائها بنيامين نتنياهو، في نشر الحرب بالمنطقة كلها، وذلك على خلفية اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله. وقال فيدان، خلال مشاركته في بث مباشر على قناة «تي آر تي خبر» التركية الرسمية في «البيت التركي» الواقع مقابل مبنى الأمم المتحدة بمدينة نيويورك الأميركية، إنه حذر قبل عام من أن إسرائيل ستنقل الحرب إلى أماكن أخرى إن لم يتم إيقافها في غزة وسائر الأراضي الفلسطينية. وذكر أن إسرائيل نقلت الآن جبهة القتال إلى لبنان بعد تحقيق أهدافها العسكرية الخاصة التي حددتها لنفسها في غزة. وأوضح أن هذا الأمر لم يكن مفاجئاً بالنسبة إلى العديد من الجهات الفاعلة. وتساءل عن المكان التالي الذي ستنقل إليه إسرائيل عمليتها العسكرية، والأهداف التي ستسعى لتدميرها بهذا الزخم، في العام المقبل. وقال: «يبدو أن هناك رغبة جادة في إسرائيل، لدى نتنياهو وفريقه، في نشر الحرب بالمنطقة، وهم يحاولون الدفع بهذا الأمر إلى الأمام». وأوضح أن اغتيال نصر الله، شكل خسارة كبيرة لحزب الله وإيران.

(الأناضول)

تقرير

يبدو أن الفصائل المسلحة في العراق تستعد للتصعيد ضد أهداف إسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، عبر إدخال صواريخ ومُسيّرات لم تستخدم من قبل، وسط انقسام بين هذه الفصائل حول إمكانية التصعيد مع الولايات المتحدة، في الوقت الذي اتخذت فيه السلطات إجراءات أمنية مشددة لحماية مقر السفارة الأميركية في بغداد

خلال تظاهرة في بغداد، السبت، احتجاجاً على اغتيال نصر الله (مرتضى السوداني/الأناضول)

جبهة العراق

الفصائل تدرس التصعيد... والسلطة تحمي السفارة الأميركية

بغداد ـ **محمد عماد، صفاء الكبيسي**

قبل ساعات من عقد فصائل عراقية مسلحة اجتماعاً مهماً لبحث مرحلة ما بعد اغتيال الأمين العام لحزب الله اللبناني، حسن نصر الله، على يد الاحتلال الإسرائيلي، وإمكانية تصعيد الهجمات ضد إسرائيل، وإمكانية شمول الأهداف الأميركية في العراق والمنطقة بهذا التصعيد، اتخذت القوات الأمنية العراقية إجراءات أمنية مشددة، لحماية السفارة الأميركية في العاصمة بغداد من موجة الغضب الشعبي، ومحاولات الوصول إليها من قبل المتظاهرين المنددين باغتيال نصر الله.

وشهدت بغداد ليل أول من أمس السبت، خروج الآلاف بتظاهرات واسعة تنديداً بحادثة الاغتيال، وحملوا صوراً لنصر الله وأعلام «الحشد الشعبي» وأعلاماً لبنانية. وحاول المحتجون اقتحام المنطقة الخضراء التي تضم المباني الحكومية ومبنى السفارة الأميركية، للوصول إلى مبنى السفارة، إلا أن الانتشار الأمني المكثف حال دون ذلك. ونجح الأمن بصعوبة في منع المتظاهرين من التقدم. وظهر من بين المتظاهرين أعضاء بارزون في فصائل مسلحة، بعضهم مقرب من تحالف «الإطار التنسيقي» الحاكم في البلاد، وهو جبار المعموري، حيث هدد في مقاطع فيديو انتشرت على مواقع التواصل، بـ«حرق السفارة الأميركية».

من جهته، أكد ضابط في قيادة عمليات بغداد، المسؤولة عن أمن العاصمة، أن «توجيهات عليا صدرت بتوفير الحماية اللازمة للمنطقة الخضراء ومنع اقتحامها من قبل المتظاهرين»، مبيناً لـ«العربي الجديد»، ومشترطاً عدم ذكر اسمه، أن «انتشاراً أمنياً مكثفاً شهدته المنطقة الخضراء وقرب السفارة منذ أمس (الأول)، وسيستمر حتى إشعار آخر، وسط توقعات بتجدد التظاهرات». وأوضح أن «حماية البعثات الدبلوماسية في البلاد مسؤولية الأمن العراقي، وأن مئات العناصر ينتشرون حالياً داخل المنطقة الخضراء وفي محيطها»، مشدداً على أن «التوجيهات نصت على عدم التصادم مع المتظاهرين».

ويأتي اتخاذ القوات الأمنية العراقية إجراءات أمنية مشددة لحماية السفارة الأميركية في العاصمة بغداد، قبل ساعات من عقد فصائل عراقية مسلحة اجتماعاً مهماً، لبحث مرحلة ما بعد اغتيال الأمين العام لحزب الله اللبناني، حسن نصر الله، مع إمكانية التصعيد العسكري بشكل أكبر ضد الأهداف الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة، وكذلك استهداف عمق إسرائيل من خلال صواريخ وطائرات مسيرة ستُستخدم لأول مرة في المعركة ولم يكشف عنها في وقت سابق». وأضاف المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه أن «قادة الفصائل العراقية سيبحثون أيضاً إمكانية شمول الأهداف والمصالح الأميركية في العراق والمنطقة بالتصعيد العسكري المرتقب، على اعتبار أن الولايات المتحدة شريك أساسي في ما يحدث في لبنان، وهي متورطة بشكل رئيسي بعملية اغتيال نصر الله، واستمرار العدوان على لبنان وغزة». وبين أن الاجتماع سيعقد خارج العاصمة بغداد لأسباب أمنية. وختم المسؤول العسكري في كتائب سيد الشهداء بأن «هناك انقساماً في بعض مواقف الفصائل العراقية في ما يتعلق بالجانب الأميركي فقط، فهناك من لا يريد أي تصعيد عسكري جديد مع الولايات المتحدة بهذه المرحلة، حتى لا تُحرج حكومة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، وحتى لا تكون هناك ردات فعل أميركية ربما تؤثر بعمليات الفصائل ضد الأهداف الإسرائيلية».

في المقابل، قال القيادي في حركة أنصار الله الأوفياء، علي الفتلاوي، لـ«العربي الجديد»، إن «تواصل واتصال قادة الفصائل العراقية مستمران، ولن ينقطعا إطلاقاً بعد عملية اغتيال نصر الله، وهذه الفصائل ستبحث بكل تأكيد مرحلة ما بعد عملية الاغتيال، وكيفية استمرار دعم غزة ولبنان في حربهما ضد الكيان الصهيوني». وأكد الفتلاوي أن «فصائل المقاومة العراقية سوف تستمر في عملياتها ضد الكيان الصهيوني، والعمليات بكل تأكيد سوف تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في الكمية والنوعية بعد التطورات الأخيرة، وهذا ما سيتفق عليه قادة الفصائل خلال المرحلة المقبلة، فلا يمكن ترك المقاومة في لبنان وغزة تواجه الكيان الصهيوني، فنحن نؤمن ونؤكد ضرورة استمرار وحدة الساحات في الحرب ضد الاحتلال الإسرائيلي من دون أي توقف». وتابع القيادي في حركة «أنصار الله الأوفياء» أن «قادة الفصائل العراقية جاهزون ومستعدون لأي شيء وكل شيء، ولا يخشون عمليات الاغتيال، وكل التهديدات لن توقف عمليات الفصائل في نصرة لبنان وغزة، وهي مستمرة وسوف تتصاعد إلى حين وقف مجازر الكيان الصهيوني».

إلى ذلك، وجه السوداني بمنح المواطنين اللبنانيين الراغبين في المجيء إلى العراق وثائق سفر سريعة. وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء في بيان، إن «السوداني وجّه وزارة الداخلية، بالتنسيق مع السفارة اللبنانية في العراق، بمنح المواطنين اللبنانيين الراغبين في المجيء إلى العراق، وثائق سفر سريعة للذين لا يمتلكون جوازات سفر، تعبيراً عن مساندة العراق ودعمه للبنان وشعبه الشقيق في محنته، والظروف الاستثنائية التي يمر بها». وجدد «الإطار التنسيقي» الحاكم في البلاد، التزامه بتوجيهات المرجعية الدينية العليا في إغاثة الشعب اللبناني. وعقد «الإطار» مساء أول من أمس اجتماعاً طارئاً، في مكتب رئيس الوزراء، لمناقشة مجمل التطورات بعد اغتيال نصر الله، مؤكداً، في بيان، أن «الإطار التنسيقي اعتبر استشهاد سيد المقاومة بداية النصر وحياة جديدة للأمة». وأضاف أن «الإطار التنسيقي جدد التزامه بتوجيهات المرجعية الدينية العليا في إغاثة الشعب اللبناني، وتقديم كل ما من شأنه تخفيف المعاناة عنهم»، مؤكداً أن «الإطار التنسيقي شكر الجهود الحكومية الكبيرة في تذليل الصعاب أمام النازحين من لبنان».

مسؤول في «سيد الشهداء»: انقسام بشأن مهاجمة الأميركيين

علي الفتلاوي: عمليات الفصائل ستشهد ارتفاعاً بالكمية والنوعية

رصد

معضلة إيرانية في الرد على اغتيال نصر الله

تواجه إيران معضلة في الرد على اغتيال حسن نصر الله، من وجهة نظر إسرائيلية، كما أن الانقسام والتردد داخلها بات واضحاً

طهران، حيفا ـ **العربي الجديد**

خيّمت أجواء الصدمة والغضب في إيران، أمس الأحد، بعد إعلان حزب الله اللبناني، رسمياً، أن أمينه العام حسن نصر الله، اغتيل بالضربة الإسرائيلية التي استهدفت مقراً للحزب يوم الجمعة الماضي، في الضاحية الجنوبية لبيروت، وسط انقسام بشأن ضرورة الرد، فيما تصاعدت أصوات سياسية وشعبية وعسكرية مطالبة بالثأر. ولكن بحسب تقديرات إسرائيلية، فإن إيران تجد نفسها في معضلة للرد، كما تواجه معضلة ترميم قدرات حزب الله اللبناني الذي استثمرت فيه مليارات الدولارات لعقود.

وكان المرشد الإيراني علي خامنئي قد نعى نصر الله أول من أمس السبت، معتبراً أنه «يجب على جميع المسلمين الوقوف بكل قدراتهم وإمكاناتهم إلى جانب شعب لبنان وحزب الله في المواجهة مع الكيان الغاصب الظالم». كما أكد الحرس الثوري الإيراني، أمس، اغتيال مسؤول العمليات فيه العميد عباس نيلفروشان مع نصر الله بضربة الضاحية، قائلاً إنه كان مستشار الحرس في الملف اللبناني.

وعقد البرلمان الإيراني، أمس، جلسة مغلقة لمناقشة اغتيال حسن نصر الله، وقال رئيسه محمد باقر قاليباف، عقب الاجتماع، إن اغتيال نصر الله أحيا مرة أخرى «الذكرى المريرة» لاغتيال الجنرال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس السابق، بضربة جوية أميركية في بغداد مطلع عام 2020، مضيفاً أن «العدو الصهيوني لم يحقق أهدافه في الميدان ونال هزيمة، ولذلك يحتمي بالأغتيالات لأجل البقاء ومنع الزوال»، مشيراً إلى أنه «على عكس الصورة التي تشكّلت في أذهان البعض، فهذا الكيان ليست له اليد العليا، بل أصبح بقاؤه ووجوده في خطر بسبب الإخفاقات والهزائم». وأكد أنه «اليوم دخلنا حرب الإرادات من الحرب النظامية مع الكيان الصهيوني المهزوم فيها».

ووفق عضو هيئة رئاسة البرلمان الإيراني، أحمد نادري، فإن البرلمان ناقش «مقترحات بشأن طريقة الرد والانتقاد» على الاغتيال، تقرر أن يرفعها رئيس البرلمان إلى المجلس الأعلى للأمن القومي. من جهته، قال وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، إن اغتيال نصر الله «لن يحدث أي خلل في المقاومة، ودماء الشهيد ستزيد من قوة حزب الله»، مؤكداً أن بلاده ستقف إلى جانب لبنان ومقاومته في هذه الظروف.

بين الإيرانيين، وحتى كان البعض يعتبره الخليفة المحتمل لآية الله على خامنئي كولي فقيه مقبل»، ومنتقداً الموقف العربي الرسمي تجاه الاغتيال والعدوان الهمجي على لبنان. وأوضح برهاني أن الأجواء العامة في إيران تغلب عليها دعوات الثأر.

هادي برهاني: يتحدث البعض عن ضرورة معالجة الاختراقات أولاً

ملصقات لنصر الله ونيلفروشان في طهران أمس (عطا كنارة/فرانس برس)

وبالمشاعر مستفزة جداً حيث عدد كبير من المؤيدين للمقاومة في إيران طالبوا بإرسالهم إلى جبهة القتال في لبنان». لكنه رأى أن بعض الخبراء والسياسيين ينظرون إلى التطورات «بعقلية باردة»، ويتحدثون عن «اختراقات أمنية خطيرة في جبهة المقاومة سواء في لبنان أو إيران، ما منح الاحتلال ميزة أمنية للقيام بالاغتيالات». واعتبر أنه من دون حلّ سريع لهذه المعضلة فمن الصعب التخطيط لـ«عملية ناجحة» ضد إسرائيل. من جهته، اعتبر الخبير الإيراني، صلاح الدين خديو، أن الحكومة مرنة في الموقف بشأن الرد، بسبب رؤيتها المختلفة في السياسة الخارجية، ومسؤولياتها في تأمين أمن واقتصاد البلاد.

أما في تل أبيب، فيعتبر المسؤولون الإسرائيليون بحسب القناة 12 الإسرائيلية، أن طهران تقف في حيرة من أمرها حول كيفية الرد، وبالنسبة لهم «يبدو أن استهداف المليارات في حزب الله قد ضاع في فترة قصيرة». ورأت القناة أن «الإيرانيين يدركون أن أي ضربة ستوجه إلى تل أبيب، ستستدعي ردة فعل إسرائيلية، بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الإيرانيين اتخاذ قرار بشأن كيفية إعادة بناء وترميم أذرعهم في المنطقة. وفي حديث لوكالة رويترز، قال الأستاذ بجامعة جورجتاون في قطر، مهران كامرافا، إنه «حتى لو كان السيناريو الأسوأ قد حدث، فإن إيران لن تتحرك، وهي تتبنى مبدأ الصبر الاستراتيجي وتمارس لعبة طويلة الأمد».

الحدث

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأحد، اقتحاماتها واعتقالاتها في الضفة الغربية، وسط تصميم ممنهج على ترهيب المواطنين، حيث يستمر أيضاً الإخفاء القسري لمعتقلي غزة

اقتحامات واعتقالات بالضفة

تجريف متواصل في القرى والبلدات

رام الله ـ **العربي الجديد**

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأحد، اقتحاماتها في الضفة الغربية، منفذة أيضاً حملة اعتقالات واسعة، فيما توالت التصريحات التي تؤكد أهمية تنفيذ حلّ الدولتين لإيجاد السلام في المنطقة. وأصيب ستة فلسطينيين، أمس، خلال اقتحام قوات الاحتلال بلدة عقابا شمال طوباس، شمال شرقي الضفة، ومحاصرتها منزلاً. وبحسب الهلال الأحمر الفلسطيني، فقد استمر الاعتقال أربع ساعات، وجرى خلاله اعتقال شاب مصاب بالرصاص بمناطق عدة من جسده بعد منع الاحتلال طواقم الإسعاف من نقله للعلاج. وقالت مصادر محلية إن قوات الاحتلال اقتحمت عقابا وحاصرت منزلاً، ثم طالبت الشاب قتيبة الشاويش بتسليم نفسه، واعتقلت والدته وزوجته للضغط عليه، قبل أن تفرج عنهما إثر اعتقاله، وسط اندلاع مواجهات مع المقاومين. وبحسب المصادر، فإن قتيبة هو نجل الأسير الشهيد خالد الشاويش.

كما اقتحمت قوات الاحتلال أمس، مخيم الأمعري جنوب مدينتي رام الله والبيرة، وسط الضفة، واعتقلت ثلاثة شبان. وأوضحت مصادر محلية أن قوات خاصة تابعة لجيش الاحتلال، نفذت عملية تسلل إلى مخيم الأمعري، بالتزامن مع اقتحام قوة عسكرية كبيرة من جيش الاحتلال المخيم لتوفير الدعم والإسناد لتلك القوات، حيث اعتقلت ثلاثة شبان، هم: يوسف الأشقر، مؤمن الطوخي، وعاصم البربيجي.

في موازاة ذلك، شرعت آليات جيش الاحتلال، أمس، في تجريف أراض فلسطينية في بلدة سنجل بمحافظة رام الله وسط الضفة، تمهيداً لبناء جدار فاصل يحاصر البلدة، ويفصلها عن شارع استيطاني. وسبق أن سلمت السلطات الإسرائيلية بلدية سنجل، أمراً عسكرياً بمصادرة 15 دونماً من أراضي البلدة، تمهيداً لإقامة جدار عازل يمتد لمئات الأمتار على طول الشارع، بحسب الشهود. وسيقيد الجدار حركة المواطنين في سنجل، ويجبرهم على استخدام طرق بديلة طويلة للوصول إلى الشارع الرئيسي.

وتفيد معطيات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، باستيلاء جيش الاحتلال بأوامر عسكرية على نحو 27 ألف دونم من أراضي الضفة خلال النصف الأول من العام الحالي، تحت مسميات مختلفة، بينها إعلان محميات طبيعية، وأوامر استملاك، وأوامر وضع يد.

واعتقلت قوات الاحتلال 40 فلسطينياً من الضفة، بينهم سيّدة وطفل، في غضون يومين، السبت والأحد، ما يرفع حصيلة الاعتقالات في الضفة الغربية منذ بدء العدوان على قطاع غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلى أكثر من 11 ألفاً. وذكرت هيئة الأسرى ونادي الأسير الفلسطيني، في بيان مشترك، أمس، أن قوات الاحتلال تعتقل الآلاف من أبناء قطاع غزة، إلا أنه حتى الآن لم يتم التعرف على كافة أعدادهم وهوياتهم بدقة، كون الاحتلال يواصل تنفيذ جريمة الإخفاء القسري بحقهم.

يشار إلى أن حملات الاعتقال المستمرة والمتصاعدة منذ 359 يوماً، رافقتها عمليات بشرية ورهائن، عدا عن عمليات التخريب الواسعة التي طاولت المنازل، ومصادرة مقتنيات وسيارات وأموال ومصاغ ذهب وأجهزة إلكترونية، إلى جانب هدم وتفجير منازل تعود لأسرى في سجون الاحتلال.

إلى ذلك، واصل المستوطنون أمس، أيضاً، اقتحاماتهم للمسجد الأقصى، بحماية شرطة الاحتلال، حيث اقتحم عشرات المستوطنين الأقصى على شكل مجموعات، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، وأدوا طقوساً تلمودية.

إلى ذلك، رأى المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، أمس، أن «المنطقة بأسرها دخلت مرحلة جديدة وخطيرة من عدم الاستقرار، والحلّ الوحيد لضمان مستقبل أمن ومستقر للمنطقة هو حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً، وفق الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية».

وقال أبو ردينة، في تصريح صحافي، إن «استمرار حرب الإبادة الجماعية التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد شعبنا، وتدمير المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية لن يجلب الأمن والاستقرار لأحد، بل سيجر المنطقة والعالم إلى مزيد من العنف والفوضى وعدم الاستقرار»، لافتاً إلى أنه «ما دامت القدس محتلة بمقدساتها وتاريخها وإرثها، فستبقى الحروب التي نشهدها اليوم مستمرة كما كانت منذ مائة عام، والبديل فقط هو تجسيد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية».

بدورها، أكدت منظمة التعاون الإسلامي أمس، أهمية إطلاق التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، الذي أعلنته السعودية مع شركائها، خلال الاجتماع رفيع المستوى على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ79 في مدينة نيويورك. ودعا الأمين العام للمنظمة حسين إبراهيم طه، جميع الدول إلى «الانضمام إلى هذه المبادرة السياسية التاريخية التي تشكل شبكة حماية سياسية لرؤية حل الدولتين بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وتجسد التزاماً بدعم الجهود الرامية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية، وتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة».

كما جدد دعوته «الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين إلى المسارعة في الانضمام إلى الإجماع الدولي المتمثل بـ149 دولة تعترف بفلسطين، ودعم حقها في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، بما يعزز مشروعيتها ومكانتها السياسية والقانونية، ويسهم في تثبيت حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير، وتجسيد إقامة دولته المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران لعام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

أوروبياً، قال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاجاني، أمس، إن بلاده مستعدة لإرسال قوات مع بعثة تابعة للأمم المتحدة بهدف دعم قيام دولة فلسطينية. وأضاف في مقابلة مع صحيفة «أفينير» الإيطالية، أن «هدفنا تسهيل التوحيد (توحيد غزة والضفة تحت إدارة واحدة) من خلال بعثة تابعة للأمم المتحدة توجد ربما لفترة محدودة، بقيادة عربية وبإشراف القيادة الفلسطينية». وشدد على أن الاعتراف بدولة فلسطين يجب أن يكون خياراً جاداً لإسرائيل لتحقيق السلام الدائم.

خلال اقتحام قوات الاحتلال جنين، 25 سبتمبر الحالي (زيد جعفر/فرانس برس)

متابعة

غزة... الاحتلال يواصل استهداف مدارس اللاجئين

مع توقف المفاوضات للتوصل إلى وقف العدوان على قطاع غزة، واصلت قوات الاحتلال ارتكاب المجازر، مستهدفة المزيد من مدارس اللاجئين

غزة ـ **العربي الجديد**

مع اقتراب العدوان على غزة من إنهاء عامه الأول، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب المجازر، رافعة أعداد الشهداء والجرحى إلى أكثر من 130 ألفاً، فضلاً عن الدمار الكبير والأوضاع الإنسانية المأساوية، التي يعيشها أهالي القطاع.

وشنّت طائرات الاحتلال غارات عنيفة على حيّ الجنينة شرقي مدينة رفح، تسببت في دمار وتسجيل إصابات، بينما استهدفت المدفعية الإسرائيلية مناطق شمال غرب الغفري على شارع الجلاء وسط مدينة غزة، ما أوقع شهداء وجرحى.

في الأثناء، أفادت صحيفة وول ستريت جورنال، بأن كبار المسؤولين في إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن كانوا يكافحون، أول من أمس السبت، لإنقاذ مساعيهم من أجل وقف إطلاق النار على الحدود الشمالية لإسرائيل، بعد اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، في غارة جوية إسرائيلية على الضاحية الجنوبية لبيروت. وقال مسؤول أميركي كبير للصحيفة إن «من السابق لأوانه أن نقول» ما إذا كان اغتيال نصر الله سيساعد أو يعوق مفاوضات وقف إطلاق النار مع حزب الله في لبنان وحركة حماس في غزة. وأضاف المسؤول أنه لا توجد أي احتمالات لإجراء محادثات وشيكة، رغم أن الاحتمال لا يزال قائماً بأن تستأنف الدبلوماسية بمجرد حدوث توقف أكبر في العمليات الإسرائيلية.

وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) إن أربعة مواطنين استشهدوا وأصيب 15 آخرون معظمهم من الأطفال والنساء، جراء قصف الاحتلال الإسرائيلي مدرسة أم الفحم التي تؤوي لاجئين في منطقة السلاطين غرب بلدة بيت لاهيا شمالي قطاع غزة. وكعادته، برر جيش الاحتلال استهداف المدرسة بأنها تؤوي مقاتلين. وقال الجيش الإسرائيلي، في بيان، إنه استهدف مقاتلين من حركة حماس داخل مركز قيادة في مجمع كان يحمل في السابق اسم «مدرسة أم الفحم». واتهم الجيش الإسرائيلي الحركة باستغلال المنشآت المدنية والسكان لأغراض عسكرية، وهو ما تنفيه حماس. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إن فلسطينياً استشهد في قصف مدفعي إسرائيلي على بيت لاهيا. واستشهد ثلاثة فلسطينيين وأصيب آخرون، جراء قصف إسرائيلي استهدف منزلاً في حيّ الدرج شمالي قطاع غزة. وأصيب عدد من الفلسطينيين على الضاحية الجنوبية لبيروت. وقال مسؤول أميركي كبير للصحيفة إن «من السابق لأوانه أن نقول» ما إذا كان اغتيال نصر الله سيساعد أو يعوق مفاوضات وقف إطلاق النار مع حزب الله في لبنان وحركة حماس في غزة. وأضاف المسؤول أنه لا توجد أي احتمالات لإجراء محادثات وشيكة، رغم أن الاحتمال لا يزال قائماً بأن تستأنف الدبلوماسية بمجرد حدوث توقف أكبر في العمليات الإسرائيلية.

وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) إن أربعة مواطنين استشهدوا وأصيب 15 آخرون معظمهم من الأطفال والنساء، جراء قصف الاحتلال الإسرائيلي مدرسة أم الفحم التي تؤوي لاجئين في منطقة السلاطين غرب بلدة بيت لاهيا شمالي قطاع غزة. وكعادته، برر جيش الاحتلال استهداف المدرسة بأنها تؤوي مقاتلين. وقال الجيش الإسرائيلي، في بيان، إنه استهدف مقاتلين من حركة حماس داخل مركز قيادة في مجمع كان يحمل في السابق اسم «مدرسة أم الفحم». واتهم الجيش الإسرائيلي الحركة باستغلال المنشآت المدنية والسكان لأغراض عسكرية، وهو ما تنفيه حماس. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إن فلسطينياً استشهد في قصف مدفعي إسرائيلي على بيت لاهيا. واستشهد ثلاثة فلسطينيين وأصيب آخرون، جراء قصف إسرائيلي استهدف منزلاً في حيّ الدرج شمالي قطاع غزة. وأصيب عدد من الفلسطينيين على الضاحية الجنوبية لبيروت. وقال مسؤول أميركي كبير للصحيفة إن «من السابق لأوانه أن نقول» ما إذا كان اغتيال نصر الله سيساعد أو يعوق مفاوضات وقف إطلاق النار مع حزب الله في لبنان وحركة حماس في غزة. وأضاف المسؤول أنه لا توجد أي احتمالات لإجراء محادثات وشيكة، رغم أن الاحتمال لا يزال قائماً بأن تستأنف الدبلوماسية بمجرد حدوث توقف أكبر في العمليات الإسرائيلية.

تاجاني: إيطاليا مستعدة لإرسال قوات لدعم قيام دولة فلسطينية

اقتحمت قوات الاحتلال طوباس لمدة 4 ساعات لاعتقال مواطن

اتهم مراقب الدولة الجيش بعرقلة التحقيقات في إخفاقات 7 أكتوبر

شرق غرب

قبرص: احتجاج أمام القاعدة البريطانية

نظم ناشطون مؤيدون للفلسطينيين احتجاجاً، أمس الأحد، عند أبواب قاعدة أكروتيري التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني في قبرص، متهمين بريطانيا بتقديم دعم ضمني للعمليات الإسرائيلية المستمرة في قطاع غزة وأماكن أخرى. واحتج نحو 200 سلمياً، ورفعوا العلمين الفلسطيني والقبرصي أمام الأبواب المغلقة للمنشأة، وهي الأكبر لبريطانيا في الشرق الأوسط، ورددوا هتافات تصف مثل تلك المنشأة بأنها من «قواعد الموت».

(رويترز)

قصف جوي إسرائيلي غربي دمشق

بعد ساعات من القصف الجوي الإسرائيلي على منطقة القصير بريف حمص الغربي، أمس الأحد، ذكرت وسائل إعلام سورية أن غارات إسرائيلية استهدفت مناطق في ريف دمشق الغربي. وذكرت صحيفة «الوطن» المقربة من النظام أنه سُمع دوي أصوات الدفاعات الجوية التابعة للنظام في غربي دمشق، فيما قال موقع «صوت العاصمة» المعارض إن الاستهداف الإسرائيلي كان لهدف في منطقة يعفور التي تنتشر فيها قطعات عسكرية تابعة للنظام، إضافة إلى مستودعات سلاح يعتقد أن بعضها يعود إلى حزب الله اللبناني.

(العربي الجديد)

تركيا: تحييد اثنين من «العمال الكردستاني»

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الأحد، تحييد اثنين من عناصر حزب العمال السوري شمال سورية. وقالت الوزارة في بيان، إن «الجيش التركي يواصل عزمه وإصرار عملياته ضد الإرهابيين». ولفتت إلى تحييد إرهابيين تم رصدهما في منطقة عملية درع الفرات».

(الأناضول)

قتلى وجرحى بقصف أميركي لمليشيات إيرانية

قُتل وأصيب العديد من الأشخاص، أمس الأحد، في شرق سورية جراء قصف طيران حربي، يُعتقد أنه تابع للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة على مواقع للمليشيات الإيرانية في مدينة دير الزور وريف مدينة البوكمال في ريف دير الزور الشرقي قرب الحدود السورية العراقية. وقال الناشط محمد الخلف المقيم في المنطقة إن طائرات حربية شنّت عدة غارات جوية، أدت إلى مقتل وإصابة ما لا يقلّ عن 20 شخصاً من عناصر تلك المليشيات.

(العربي الجديد)

تونس: التحقيق مجدداً مع عبد اللطيف المكي

أعلن حزب العمل والإنجاز التونسي، في بيان أمس الأحد، أن «جهات أمنية»، قامت بدعوة عبد اللطيف المكي (الصورة)، المترشح للانتخابات الرئاسية (والذي تم استبعاده من قبل هيئة الانتخابات)، بشكل مفاجئ للتحقيق، وذلك في ظروف غامضة بمنطقة الحرس الوطني، فرقة الأبحاث والتفتيش بتونس». واعتبر أن هذه الدعوة «خطوة جديدة في إطار التضييق المتعمد على المكي، واستمراراً لمسلسل التنكيل به عبر قضايا مفبركة». وكانت المحكمة الابتدائية بتونس، بمن فيهم الشخص المسؤول عن الترخيص هناك». وأوضح أن «رئيس الأركان يعتقد أن مكتب مراقبة الدولة لا ينبغي له أن يدخل الجيش على الإطلاق، وهو مخطئ».

وهؤلاء الذين وصلوا إلى المستشفيات في قطاع غزة خلال الـ24 ساعة الماضية، حتى صباح أمس الأحد. وبذلك، ارتفعت حصيلة العدوان الإسرائيلي إلى 41595 شهيداً و96252 إصابة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. ونسف جيش الاحتلال مبانٍ سكنية جنوبي شارع الصناعة بمدينة غزة. وقال سكان لوكالة رويترز إن قوات الاحتلال واصلت عملياتها في رفح بالقرب من الحدود مع مصر، وفي حي الزيتون بمدينة غزة، حيث نسفت عدة منازل.

من جهة أخرى، اتهم مراقب الدولة الإسرائيلي متانياهو إنغلمان، أمس الأحد، الجيش بعرقلة التحقيقات التي يجريها في إخفاقات السابع من أكتوبر الماضي. وأنقذ إنغلمان، خلال مشاركته في مؤتمر البنية التحتية والطاقة والنقل، رئيس الأركان هرتسي هاليفي قائلاً: «لم تبدأ أي جهة خارجية موضوعية بفحص الإخفاقات». وقال: «نقوم بسلسلة من التحقيقات التي لا تتعلق فقط بفشل 7 أكتوبر، أحدها ترخيص الحفل في (مستوطنة) ريعيم التي قُتل واختطف فيها 350 شخصاً، ولم تصل قوات إنقاذ إلى هناك». وأضاف: «أوشكنا على الانتهاء من هذا التقرير، ولكي نكمله علينا أن نلتقي بثلاثة أشخاص في الجيش (لم يسمهم)، بمن فيهم الشخص المسؤول عن الترخيص هناك». وأوضح أن «رئيس الأركان يعتقد أن الاعتراف بدولة فلسطين يجب أن يكون خياراً جاداً لإسرائيل لتحقيق السلام الدائم.

(العربي الجديد)

قضية

لا حلّ للأزمة السورية بعد تسع سنوات من عمر التدخل الروسي في سورية الذي بدأ في 2015، وقد تكون هذه نقطة الضعف الأكبر لموسكو في هذا البلد، رغم ما راكمته من نفوذ في المنطقة منذ تدخلها، إذ لا تزال الأزمة السورية عالقة في وقت يرى فيه خبراء أن موسكو كانت جادة في إيجاد تسوية سياسية ودستورية. في المقابل، راكمت روسيا في سورية، النفوذ، وبناء القواعد العسكرية في المنطقة، وفرضت نفسها لاعباً ذا نفوذ فيها، وصولاً حتى شمال أفريقيا، في رسالة قوية إلى خصومها ومن بينهم حلف ناتو

التدخل الروسي في سورية

تسع سنوات من دون حسم للصراع

غازي عنّاب ـ **محمد أمين**

لم تستطع موسكو حسم الصراع في سورية عسكرياً لصالح النظام، الذي استنجد بها في العام 2015 بعد تلقيه ضربات متتالية من فصائل المعارضة السورية التي حققت في ذلك العام نجاحات عسكرية فتحت لها الطرق إلى العاصمة دمشق، لولا التدخل الروسي العسكري و«المتوحش» بسورية في ذلك العام. كما أن روسيا فشلت في فرض تسوية سياسية وفق رؤيتها، بعيداً عن القرارات الدولية ذات الصلة، إلا أنها باتت اليوم رقماً صعباً، في المعادلتين السياسية والعسكرية في المشهد السوري المتأزم. كان يوم 30 سبتمبر/أيلول 2015 بداية التحول الكبير في مجرى الصراع في سورية، بعد فشل النظام وحلفائه الإيرانيين في إيقاف تقدم فصائل المعارضة السورية من جهة وتنظيم داعش من جهة أخرى، ما وضعه أمام سيناريوهات صعبة دفعته إلى الاستنجاد بموسكو التي وجدت أن الفرصة مؤاتية للتمركز في شرقي المتوسط، وفرض نفسها لاعباً مهماً في مجريات النزاع المحتدم في سورية ومواصلة مناكفة الغرب من مواقع متقدمة.

ومنح النظام موسكو مطار حميميم في ريف اللاذقية غربي البلاد، ليكون مقراً ومنطلقاً لعمليات الجيش الروسي بعد التدخل في سورية الذي بدأ أولاً بقصف ريف حمص الشمالي في منطقة تلبيسة، معلناً التدخل المباشر في الصراع لصالح النظام الذي لم يعد منذ ذاك التاريخ يملك القرار في أغلب ملفات القضية السورية، خصوصاً قرارا الحرب والسلم. وشعّت موسكو «حميميم» ليكون واحداً من أكبر القواعد الروسية في الخارج، بحيث باتت تضم مرابض للطائرات، ومدارج مخصصة للهليكوبتر، ومواقف للعربات العسكرية واللوجستية. ومكّنت عمليات التوسعة التي قام بها الروس على مدى السنوات الماضية المقاتلات الروسية المتطورة وطائرات الشحن العسكري العملاقة من استخدام المطار لإقلاع والهبوط. كما نشرت موسكو في القاعدة خلال عامي 2015 و2016 منظومة دفاع جوي من طراز إس 400، وهي المنظومة الدفاعية الأكثر تطوراً لدى سلاح الجو الروسي. وتحت غطاء ناري مكثف و«متوحش»، استطاعت قوات النظام والميليشيات الإيرانية بعد التدخل الروسي، التحرك مجدداً على الأرض على جبهات القتال مع فصائل المعارضة السورية، التي لم تستطع مجابهة التفوق الروسي فاضطرت إلى التراجع شيئاً فشيئاً، حتى فقدت أغلب المناطق التي كانت تسيطر عليها في أرياف اللاذقية وحمص وحماة. كما خرجت هذه الفصائل أواخر عام 2016 من أحياء حلب الشرقية التي كانت محاصرة بعد قصف روسي استهدف كل شيء فيها. وفي عام 2018 أجبر الروس فصائل المعارضة على الخروج من غوطة دمشق الشرقية ومن درعا جنوبي سورية، إلى الشمال عبر تسويات هشة لم تصمد طويلاً.

وفي الربع الأخير من عام 2019، والربع الأول من عام 2020، منح الروس قوات النظام والميليشيات الإيرانية غطاء ناريا مكثفاً، ما سمح لها باستعادة كامل ريف حماة الشمالي وريف حلب الجنوبي والجزء الأكبر من ريف حلب الغربي، وقسماً واسعاً من ريفي إدلب الجنوبي والشرقي، ما أدى إلى نزوح أكثر من مليون مدني إلى الشمال. وفي مارس/آذار 2020، وقع الروس والأتراك ما عُرف باتفاق موسكو الذي ثبّت وقفاً لإطلاق النار في شمال غربي سورية ما يزال ساريا حتى اللحظة، ولم تكتف موسكو بدعم قوات النظام والميليشيات الإيرانية، بل وفّرت لوحدات حماية الشعب الكردية مطلع عام 2016 غطاء ناريا للسيطرة على بلدات وقرى في ريف حلب الشمالي، بسبب إسقاط الجانب التركي طائرة روسية أواخر عام 2015، قرب الحدود السورية التركية فوق جبل التركمان بمحافظة اللاذقية. وفي عام 2016، حاول الروس تبرير تدخلهم في سورية من خلال الادعاء بمحاربة «داعش» في البادية السورية، حيث ساعدوا الميليشيات الإيرانية في السيطرة على مدينة تدمر الأثرية، لتضع موسكو بعد ذلك يدها على ثروة سورية من مادة الفوسفات المنتشرة في هذه البادية.

واستغل الروس الخوف الكردي من تركيا في عام 2019 للتمدد شرقي نهر الفرات، حيث مكّنهم اتفاق عسكري مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي لجأت إلى موسكو لوضع حدّ لعملية عسكرية تركية، من إنشاء قواعد وأماكن تمركز عدة في محافظة الحسكة وفي ريف عين العرب شمال شرقي حلب. وعلى الرغم من مرور تسع سنوات على التدخل الروسي، ما يزال النظام عاجزاً عن استعادة مساحات واسعة من الجغرافيا شمال غربي البلاد، حيث تقع إدلب وبعض محيطها تحت سيطرة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً). كما تسيطر فصائل المعارضة على جانب مهم من ريف حلب الشمالي ومنطقتين في شرق الفرات، فضلاً عن سيطرة «قسد» على الشمال الشرقي من سورية الغني بالثروات. وبيّن الباحث في مركز جسور، رشيد حوراني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «من خلال التدخل الروسي في سورية منذ 2015، حققت موسكو أهدافاً سياسية وعسكرية عدة». وأوضح أن أبرز هذه الأهداف هو تقليص مساحة الجغرافيا التي كانت تسيطر عليها المعارضة المسلحة، كما أمسكت موسكو بالقرار العسكري للنظام من ناحية اتخاذ القرار بشنّ عمل عسكري من عدمه. وأشار إلى أن روسيا «قشلت في إعادة هيكلة جيش النظام رغم محاولاتها المتكررة»، إلا أنها «تمكنت من توظيف تدخلها العسكري واستخدامه ورقة تفاوضية في ملفات خارج سورية كما هو الحال بينها وبين تركيا، وبينها وبين الولايات المتحدة». وأوضح حوراني أن التدخل الروسي في سورية «مكّن موسكو من ترسيخ وجودها البحري في البحر الأبيض المتوسط وإجراء المناورات البحرية المتكررة رغم انقطاعها منذ العام 1982»، لافتاً إلى أنه «خلال شهر سبتمبر/أيلول الحالي، أجرت القوات الروسية مناورات بحرية على سواحل طرطوس بمشاركة ثلاثة أساطيل».

من جهته، قال المحلل السياسي المختص بالشأن الروسي، طه عبد الواحد، لـ«العربي الجديد»، إن روسيا «حققت عبر هذا التدخّل أهدافاً مهمة للسياسة الروسية في الشرق الأوسط، خصوصاً لجهة استعادة المكانة بوصفها قوة تتمتع بتأثير إقليمياً ودولياً». وأضاف: «أصحاب القرار في روسيا يعتبرون تمكنهم من مساعدة النظام السوري على البقاء، واحداً من الإنجازات الرئيسية للتدخل العسكري الروسي، أما الإنجاز الثاني، فهو الحصول على قواعد عسكرية برّية وبحرية وجوية روسية في سورية، التي تتميز بموقع في غاية الأهمية بكل الأبعاد، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً». وأشار عبد الواحد إلى أن موسكو «حصلت بعد التدخل الروسي في سورية على القاعدة البحرية على المتوسط، فضلاً عن قاعدة جوية وقواعد برية على الأراضي السورية، ما سمح لها بتعزيز نفوذ أساطيلها البحرية على الحدود البحرية الجنوبية لدول حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وتعزيز نفوذها شمال أفريقيا، وجعل منها قوة لها تأثير في مناطق النفوذ الأميركي لا سيما في العراق ودول الخليج العربي». في المقابل، رأى عبد الواحد أن موسكو فشلت في إنجاز تسوية سياسية للأزمة السورية، معرباً عن اعتقاده بأن الاهتمام الروسي بالتسوية «حقيقي». وأضاف: «موسكو تريد استعادة الاستقرار في سورية لأنه يضمن استقرار نفوذها في البلاد». وتابع: «إنجاز التسوية السياسية سيعطي روسيا دفعة إيجابية إضافية وكبيرة في ما يخص ترسيخ سمعتها بصفتها شريكاً سياسياً يسعى إلى تسوية الأزمات في المنطقة بالطرق السياسية». وأشار إلى أن المساعي الروسية على هذا الصعيد «لم تتوقف»، مضيفاً: «تعثر مساعي تسوية الأزمة السورية، بما في ذلك تلك التي تقودها روسيا، يعود إلى مواقف النظام السوري، الذي يبدو أنه غير مهتم بأي تسوية سياسية، بل يبدو غير راغب في تحقيق المساعي الروسية لتطبيع العلاقات بين دمشق وأنقرة».

جندي روسي في درعا البلد، سبتمبر 2021 (ياسر الخطيب/الأناضول)

رشيد حوراني: روسيا فشلت في إعادة هيكلة جيش النظام

حصلت روسيا على قواعد عسكرية برّية وبحرية وجوية في سورية

عقدة شبكات الغاز

قال المحلل السياسي المختص بالشأن الروسي، طه عبد الواحد، لـ«العربي الجديد»، إن «موسكو تضع في الاعتبار أن سورية ربما تصبح عقدة مهمة لعبور شبكات أنابيب الغاز والنفط من منطقة الخليج العربي إلى الأسواق الأوروبية برياً وبرياً»، مضيفاً أنها «أعلنت من خلال التدخل في سورية أنها قوة سياسية فاعلة في الشرق الأوسط لا تتخلى عن شركائها، ونجحت في رسم نفسها بصورة شريك محتمل لدول المنطقة، أكثر موثوقية من الغرب».

تقرير

زيادة هروب العاملين بالمجال العام

يشهد المجال العام في مصر ارتفاعاً في عدد العاملين الهاربين منه، وفق تقرير حقوقي صادر أخيراً. ويكشف التقرير كيفية تعرّض هؤلاء للقمع والاضطهاد

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بينما تستعد مصر لتقديم تقريرها الرابع أمام «آلية المراجعة الدورية الشاملة» التابعة لمجلس حقوق الإنسان الدولي بجنيف في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومة المصرية إلى تحسين صورتها المرتبطة بهذا الملف في الخارج، كشف تقرير حقوقي عن «تصاعد معدلات نزوح وهروب للعاملين في المجال العام والحقوقي، من مصر إلى وجهات مختلفة في العالم»، هرباً من السياسات التي وصفها التقرير بـ«القمعية والسلطوية» التي تستهدف «من دون تمييز» الجماعات والأفراد.

وذكر التقرير الذي أصدره «المنبر المصري لحقوق الإنسان» بالتعاون مع «الجبهة المصرية لحقوق الإنسان» أن «هؤلاء اختبروا بالفعل القمع والاضطهاد بشكل حرفي ممثلاً في الاحتجاز التعسفي في السجون، والتعذيب، والإخفاء القسري»، وأنهم خرجوا من مصر «بحثاً عن ملاذات آمنة لهم، يُمكن لهم من خلالها الاستمرار في أداء مهمتهم في سبيل محاولة إيقاف آلة القمع في مصر بشكل أكثر حرية وأمانا». وتوصل التقرير الصادر بعنوان «قمع عابر للحدود»، الذي يتزامن إطلاقه مع إصدار وثائقي حول ظاهرة القمع العابر للحدود، إلى «أن عشر سنوات من موجة النزوح غير المسبوقة التي بدأت منذ صيف 2013 أثبتت أن الخروج من مصر لا يحمي المدافعين، ولا أسرهم، والذين تستمر معاناتهم من ملاحقة، واستهداف وتعقب، ومحاولات حثيثة رسمية لترحيلهم لمصر لاستكمال سياسات القمع والاضطهاد لهم وإخماد أصواتهم المعارضة للأوضاع الحقوقية القائمة في مصر»، حسب التقرير. وأشار إلى أن مصر شهدت «معدلات غير مسبوقة من القمع الأخذ في التصاعد منذ نهاية عام 2013، التي خلفت أعداداً كبيرة من المعتقلين والمحتجزين على خلفية سياسية، قُدرت في بعض الإحصاءات والتقديرات المتخصصة بما يصل إلى 40 ألف معتقل سياسي، وفي تقديرات أخرى، بما يُقارب 60 ألفاً». وأوضح أن «هذه القبضة الأمنية الموسعة وغير المميزة لفئات المحتجزين والمعتقلين جاءت بصحبة إجراءات واسعة أدت لإغلاق المجال العام والقضاء على العمل السياسي».

وأشار التقرير إلى أن الحركة الحقوقية تعد «أحد أكبر المتضررين من هذا التوجه السلطوي، ومن الفئات المستهدفة في المقدمة، التي تعزو لها المؤسسة السياسية والأمنية السبب في الأحداث السياسية المعارضة خلال العقد الماضي والتي كان نتاجها ثورة يناير (كانون الثاني) 2011». واستعرض «رحلة التصعيد ضد الحقوقيين المصريين في الداخل خلال السنوات العشر الماضية، والتي انتهت بهم إلى المنفى الذي لم يضمن لهم السلامة التامة، ولا تلاحقهم أو المحيط الاجتماعي الأوسع». كما تناول التقرير الوضع الراهن للمدافعين عن حقوق الإنسان في الخارج وما يواجهونه من ملاحقات أمنية من أجهزة الدولة المصرية، دون تمييز بين بلدان إقامتهم الحالية، سواء كانت دول القانون أو دولاً ذات إرث سلطوي، وذلك اعتماداً على عشر مقابلات مع نشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان أجروا على الخروج من مصر بين عامي 2017 و2020. وخلص التقرير إلى أن الناشطين في المنفى يواجهون تحديات كبيرة على خلفية استمرارهم في نشاطهم الحقوقي أو السياسي، تتمثل في الملاحقات الأمنية المستمرة من قبل النظام المصري، بغض النظر عن بلد الإقامة.

وأشار التقرير إلى أنه في نطاق السيناريوهات التي يواجهها المدافعون النازحون من تتبع وملاحقة خارج الحدود، يُعاني الكثير منهم سيناريو العودة الإجبارية إلى البلد الأم من خلال إجراءات الترحيل. وتشمل أساليب الملاحقة التقرير إليها أنه في نطاق محاولات التعقب المادي للناشطين وأنشطتهم في دول إقامتهم، إصدار الوثائق الرسمية لهم. كما أوصى الدول المستضيفة بعدم ترحيل النشطاء والمدافعين إلى مصر وتوفير الحماية القانونية لهم. وطالب بعدم المساس بحقوق المواطنة الأساسية.

وأبدى الناشط السياسي المصري رامي شعث اعتقاده أن الدولة المصرية ليست قلقة من صورتها في الخارج»، قائلاً لـ«العربي الجديد»: «إن ملاحقة المعارضين بالخارج هي استمرار للملاحقتهم بالداخل، وهي محاولة لمنع كل صوت مصري يؤثر في فضح النظام، وأي صوت مصري يدعو للوحدة والعمل المشترك»، موضحاً أن «نفس المطاردة التي تحدث للمصريين داخل مصر بالترهيب والمصادرة والمنع من السفر والاعتقال ومصادرة الأموال، تتم بنفس أدوات القمع في الخارج، عبر التهديد بالقضايا، والمنع من استخراج أوراق الهوية، وتهديد عائلات المعارضين، وتهديدهم شخصياً باستخدام وجودهم في دول معينة لها علاقات أمنية مع مصر في التحرش به». بدوره، قال منسق تيار الأمل الرئيس السابق لحزب الدستور علاء الخيام، لـ«العربي الجديد»، إن النظام الحالي منذ وصوله إلى الحكم وهو رافض فكرة المعارضة تماماً، من خلال تعديل القوانين، والأحكام التي صدرت بحق معارضين، واعتقال كل هذا العدد من أصحاب الرأي والفكر، مضيفاً أنه «سواء في الداخل أو في الخارج، النظام يرفض فكرة المعارضة بأي شكل من الأشكال، وللأسف أيضاً، فإن المعارضة، سواء في الداخل أو في الخارج، في حالة ضعف، وغير قادرة على تشكيل أي كيان له ضوابط، فنجد دائماً كيانات وهمية أو تعتمد على الأشخاص، من دون كتلة معارضة حقيقية، تكون ثابتة ولها موقف تستطيع من خلاله أن تتصدى للنظام».

سجن طرة، 11 فبراير 2020 (خالد دسوقي/فرانس برس)

علاء الخيام: النظام يرفض فكرة المعارضة بأي شكل

واستهداف عائلاتهم في مصر للضغط عليهم بممارسات تتضمن استدعاءهم للتحقيق أو حتى حبسهم المطول على ذمة قضايا كيدية.

وأوصى التقرير السلطات المصرية بمعالجة أوضاع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك وقف الاستهداف والملاحقة ضد النشطاء والمدافعين في المنفى وأسرهم في الداخل، ومراجعة قوائم مكافحة الإرهاب، والتوقف عن سياسات المراقبة والتعنت في

متابعة

ترامب يزداد تطرفاً تجاه المهاجرين

يزداد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب تطرفاً تجاه المهاجرين، كلما اقترب 5 نوفمبر، غير مبالٍ بارتدادات ذلك انتخابياً

على الرغم من حدّة المواضيع الخلافية وجدّيتها، سواء على الصعيدين الداخلي أو الخارجي، لا يزال الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، المرشح مجدداً للرئاسة عن الحزب الجمهوري، يختار لغة الشتائم والعنصرية، لمواجهة منافسته كامالا هاريس، حيث وصفها أول من أمس السبت، بالمختلة عقلياً، فيما كال المزاعم والاتهامات العنصرية غير المسبوقة بحق المهاجرين في البلاد، وصولاً إلى اتهامهم بأنهم «سيجرّون رقاب الأميركيين»، رغم ما من شأن ذلك أن يرتدّ عليه سلباً في صناديق الاقتراع.

وكان ترامب أمس وأول من أمس، في ولايتي ويسكونسن وبنسلفانيا المتأرجحتين على التوالي، وادلى بواحد من أشد خطاباته هجوماً على المهاجرين الذين يعبرون الحدود بشكل غير نظامي، بينما صعّد أيضاً من إهاناته الشخصية لمنافسته مرشحة الديمقراطيين.

ومن ويسكونسن، وصف ترامب هاريس، التي زارت الحدود الأميركية المكسيكية يوم الجمعة الماضي، للمرة الأولى كمرشحة للرئاسة، بأنها «متخلفة عقلياً» و«معوّقة ذهنياً». وأضاف: «(الرئيس) جو بايدن اصبح متخلفاً عقلياً، لكن كامالا ولدت هكذا، وإذا فكرتم في الأمر، شخص متخلف عقلياً فقط يسمح بحدوث هذا لبلدنا»، في إشارة إلى أزمة الحدود، وتسجيل تدفق قياسي للمهاجرين غير النظاميين إلى داخل الولايات المتحدة في عهد بايدن. وأحيط ترامب، خلال التجمع الانتخابي، في ويسكونسن، بملصقات لصور مهاجرين في الولايات المتحدة بشكل غير نظامي، قُبض عليهم بتهم القتل وجرائم عنف أخرى، ولافتات كُتب عليها «إنهاء جرائم المهاجرين» و«اطردوا غير الشرعيين الآن». وكرّس ترامب خطابه بشكل غير عادي بالكامل تقريباً للحديث عن المهاجرين غير النظاميين. ووصف أولئك الذين ارتكبوا جرائم بأنهم «وحوش» و«قتلة بدم بارد» و«حيوانات دنيئة»، محملاً هاريس وبايدن مسؤولية السماح للمهاجرين غير الشرعيين بدخول الولايات المتحدة، ومتهماً بعض المهاجرين بالرغبة في «الاغتصاب والسلب والسرقة والنهب وقتل شعب الولايات المتحدة».

ومع ذلك، أقرّ ترامب في كلمته بأن «هذا خطاب قاتم». علماً أن ترامب يعد بحال وصوله إلى الرئاسة مجدداً، بتنفيذ أكبر حملة ترحيل للمهاجرين في تاريخ الولايات المتحدة، كما جاء في خطابه السبت، على الرغم من انخفاض أعداد العابرين بشكل غير نظامي هذا العام، وكذلك معدل الجرائم، وفق مكتب التحقيقات الفيدرالي.

وخلصت دراسات في الولايات المتحدة عموماً، إلى أنه لا يوجد دليل على أن المهاجرين يرتكبون جرائم بمعدل أعلى من الأميركيين المولودين في البلاد. ويقول منتقدون لترامب إن خطابه يعزز الأنماط العنصرية، كذلك فإن معارضيه يتهمونه بالاستغلال الوقح للعائلات الثكلى لتأجيج روايته بأن الوافدين المولودين في الخارج، وغالباً من أصول لاتينية، جزء من «جيش غازٍ» ويعتزمون مهاجمة الأميركيين في منازلهم. وفي هذا السياق، حذّر ترامب أنصاره من المهاجرين غير النظاميين الذين «سيدخلون مطابخكم، ويجزون رقابكم»، مضيفاً أن «المدن الصغيرة في أميركا تشعر بالرعب من المهاجرين الوافدين... الذين سيغتصبون وينهبون ويسرقون ويسلبون ويقتلون شعب الولايات المتحدة الأميركية». وتابع قائلاً إن المهاجرين غير النظاميين الذين وصفهم بـ«الحيوانات» سيستولون على وظائف الأقليات والعمال النقابيين. ووفقاً لبيانات حكومية، القت السلطات القبض على حوالى 7 ملايين مهاجر في أثناء عبورهم حدود الولايات المتحدة مع المكسيك بشكل غير قانوني خلال إدارة بايدن، وهو رقم قياسي مرتفع أثار انتقادات لهاريس وبايدن من قبل ترامب وزملائه الجمهوريين. وخلال زيارتها للحدود يوم الجمعة الماضي، حدّدت هاريس خططها لإصلاح «نظام الهجرة المعيب» بحسب تعبيرها، بينما اتهمت ترامب «بتأجيج نيران الخوف والانقسام» بشأن تأثير المهاجرين على الحياة الأميركية. ودعت هاريس إلى فرض قيود أكثر صرامة على اللجوء، وتُعدّ قضية الهجرة من أبرز نقاط الضعف لدى هاريس في استطلاعات الرأي. من جهته، ومنذ عام 2016، يرتكز خطاب ترامب في المناطق التي تسكنها غالبية بيضاء وتعاني من كساد اقتصادي، على معاداة المهاجرين، لكن هذا الخطاب أصبح أكثر تطرفاً مع اقتراب الانتخابات. وبدا واضحاً أن ترامب منزعج من محاولة هاريس يوم الجمعة الماضي، تقديم رسالة صارمة بشأن الحدود مع المكسيك، حيث وصفها بأنها «كاذبة»، مشتكياً كذلك من تغطية قناة فوكس المحافظة لخطابها. وبينما كان ترامب في ويسكونسن، أمضت هاريس أول من أمس السبت، في جمع التبرعات لحملتها في سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا، مسقط رأسها، واتهمت ترامب بتكرار خطابه الذي «نسمعه منذ سنوات». وأضافت: «هذه الانتخابات تدور حول رؤيتين مختلفتين إلى حد كبير لأمتنا، ونحن نرى هذا التباين في مسار الحملتين».

وصف ترامب المهاجرين بالوحوش والقتلة والحيوانات الدنيئة

أما في بنسلفانيا، أمس، فقد حاول ترامب جذب ناخبي هذه الولاية المتأرجحة بامتياز، والتي يزورها للمرة الرابعة في غضون شهر، نظراً لأهميتها في تحديد الاسم الفائز بالرئاسة هذا العام. ومن المقرّر أيضاً أن يقيم ترامب تجمعاً انتخابياً آخر في بنسلفانيا، في 5 أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وتكمن أهمية بنسلفانيا في أنها من بين سبع ولايات متأرجحة (مع تيفادا وميشيغن وكارولاينا الشمالية وجورجيا وويسكونسن وأريزونا)، هي الأكثر تعداداً بالسكان، وتقدم أعلى عدد من الناخبين الكبار للمجمع الانتخابي (19 مندوباً كبيراً من أصل 538)، والفائز يحتاج إلى 270 ناخباً كبيراً). وبحسب موقع «فايف ثيرتي ايت»، فإن معدل عدد كبير من الاستطلاعات، يعطي أفضلية لهاريس في الولاية على ترامب، بنسبة 1,6%.

ترامب في نيويورك، 26 سبتمبر الحالي (انجيلا فايس/فرانس برس)

(رويترز، فرانس برس)

شرق غرب

اقتراع تشريعي مهم لليمين المتطرف في النمسا

توجّه أكثر من ستة ملايين ناخب نمساوي إلى صناديق الاقتراع، أمس الأحد، في انتخابات تشريعية قد تشهد فوزاً تاريخياً لليمين المتطرف، بعد خمس سنوات تولى خلالها الحكم المحافظون والمدافعون عن البيئة. وقال زعيم حزب الحرية اليميني المتطرف، هربرت كيكل (الصورة)، خلال لقاء انتخابي أخير يوم الجمعة الماضي في وسط فيينا التاريخي، إن «هذه المرة سيكون الوضع مختلفاً. سنفوز، هذا شعوري»، فيما تظهر نتائج استطلاعات الرأي حصول هذا الحزب الذي أسسه نازيون سابقون على نسبة 27%، يليه المحافظون في الحزب الشعبي النمساوي وشركاؤهم في الائتلاف الحكومي، المدافعون عن البيئة بنسبة 8% فقط.

(فرانس برس)

ترجيحات وزارية في اليابان

قال مصدران مطلعان لوكالة رويترز أمس الأحد، إن رئيس الوزراء الياباني المقبل شيجيرو إيشيبا سيعيّن على الأرجح وزير الدفاع السابق تاكيشي إيوايا وزيراً للخارجية عندما يشكل الحكومة هذا الأسبوع. وشغل إيوايا منصب وزير الدفاع في فترة بين عامي 2018 و2019. وأوضح المصدران أن إيشيبا يبحث تعيين رئيس الوزراء السابق يوشيهيدي سوغا في منصب نائب رئيس الحزب الديمقراطي الحر الحاكم.

(رويترز)

وانغ يي: الصواريخ الأميركية في الفيليبين تقوض السلام

قال وزير الخارجية الصيني وانغ يي، أول من أمس السبت، إن نشر الولايات المتحدة صواريخ متوسطة المدى في الفيليبين «يقوض السلام والاستقرار الإقليميين». ودعا وانغ، بحسب وزارة الخارجية الصينية، في حديث مع نظيره الكوري الجنوبي تشو تاي يول، في نيويورك، إلى تجنب «الحرب أو الفوضى في شبه الجزيرة الكورية».

(رويترز)

استقالة نائبة بريطانية من حزب العمال

شهد حزب العمال البريطاني، أمس الأحد، أول استقالة منذ تولي كير ستارمر الوزراء، حيث تخلت النائبة روزي دافيلد عن الحزب وقدمت نفسها مستقلة في مجلس العموم (البرلمان)، متهمة ستارمر بـ«النفاق» لقبوله هدايا مجانية. ونددت دافيلد بستارمر لاتباعه سياسات «قاسية وغير ضرورية»، معتبرة أن «الفساد والمحاباة والجشع الواضح خارج نطاق السيطرة»، وذلك بعدما تكشّف خلال شهر سبتمبر/أيلول الحالي، أن رئيس الوزراء قبل هدايا وضيافة بقيمة تتجاوز 100 ألف جنيه، في وقت يخفض فيه إعانات التدفئة الشتوية السنوية للمتقاعدين.

(فرانس برس)

مقتل 7 باكستانيين في هجوم بلوشستان

قتل سبعة أشخاص، ليل السبت-الأحد، في هجوم مسلح بإقليم بلوشستان، جنوب غربي باكستان. ونقلت الإذاعة الباكستانية، عن مصادر في الشرطة، أن مسلحين نفذوا هجوماً، في منطقة بانجوجور الواقعة في الإقليم، ما أسفر عن مقتل سبعة عمال في عدة مناطق مختلفة.

(العربي الجديد)

تواجه منطقة دونباس الأوكرانية، التي تسيطر روسيا على أجزاء منها في إقليمي لوغانسك ودونيتسك، تحديات أمنية واقتصادية عدة، بعد عامين من إعلان موسكو السيادة عليها وعلى مقاطعتي زابوريجيا وخيرسون. وهو ما يشرحه مراقبون أوكرانيون، تابعون لكييف وموسكو، عبر تعدادهم أسباب ذلك، خصوصاً في السياقات المالية

بعد عامين من السيادة الروسية

تحديات تواجه دونباس الأوكرانية

موسكو ـ **رامي القليوبي**

سكان في ماريوبول الأوكرانية، 8 سبتمبر 2022 (فرانس برس)

لم يتمكن الأستاذ في قسم العلاقات الدولية في الجامعة الوطنية للطيران في كييف مكسيم يالي، المتحدر من مدينة ماريوبول الواقعة في مقاطعة دونيتسك الأوكرانية، التي ضمتها موسكو تحت مسمى «جمهورية دونيتسك الشعبية» في 30 سبتمبر/أيلول 2022، من زيارة مدينته منذ زمن، نظراً إلى تبنّيه مواقف معادية للضم الروسي وإشهارها عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. ودونيتسك مع لوغانسك هما جزء من منطقة دونباس الأوكرانية، الواقعة شرقي البلاد. وروى يالي تجربته قائلاً لـ«العربي الجديد»: «أتحدر من ماريوبول، ولا تزال لي أملاك ومعارف ومحل إقامتي الرسمية هناك حتى الآن، ولكن لحسن الحظ غادرتها قبل 24 فبراير/شباط 2022 (تاريخ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا) بعد التحاقي بالأكاديمية الدبلوماسية ثم دراسات الدكتوراه في كييف، فأصبحت أتنقل بين المدينتين». وحول امتناعه عن زيارة ماريوبول، أشار إلى أن مثل هذه الرحلة قد تنتهي بالاعتقال عند أول نقطة تفتيش، وتابع: «لا فرصة للسفر حتى لإعادة تسجيل الأملاك، لأن القادمين من حملة الجنسية الأوكرانية لا يسمح لهم بالسفر إلا عبر منفذ حدودي بمطار (شيريميتييفو) في ضواحي موسكو، حيث يخضعون لأشد إجراءات التفتيش بما يصل إلى مراجعة حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وأي شبهة ولاء لأوكرانيا يترتب عنها منع هؤلاء من السفر إلى روسيا لسنوات طويلة».

وبعد مرور عامين على الضم، أبدى يالي أسفه لتقبل أغلبية السكان المحليين الوجود الروسي، مضيفاً: «قَبِل قسم هام من سكان ماريوبول بالاحتلال. تركت الأهوال التي عاشوها في ربيع عام 2022 فيهم أثراً نفسياً يجعلهم يفكرون على طريقة (الأهم ألا يتكرر ذلك). أما السكان المتعاطفون مع أوكرانيا، فيترقبون نزعاً للاحتلال، ولكنهم يتعرضون لضغوط ومداهمات من قبل الأجهزة الأمنية الروسية، أوصلت الأمر إلى كف بعض معارفي عن التواصل معي خوفاً على سلامتهم، وكأن ستاراً حديدياً نزل بيننا».

في 30 سبتمبر 2022، وفي مراسم مهيبة أقيمت في الكرملين، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على اتفاقيات انضمام «جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين» الأوكرانيتين المعلنتين من طرف واحد، فضلاً عن مقاطعتي خيرسون وزابوريجيا الأوكرانيتين، إلى روسيا بصفتها كيانات إدارية جديدة إثر استفتاءات أحادية الجانب أجريت في المقاطعات الأربع. حينها، جرت مراسم التوقيع على اتفاقيات الضم بعد مرور ثلاثة أيام فقط على الإعلان عن نتائج التصويت في استفتاءات الانضمام إلى روسيا، التي أظهرت أن أكثر من 90% من المصوتين في مقاطعات دونيتسك ولوغانسك وزابوريجيا، ونحو 87% في خيرسون، صوتوا لصالح الانضمام.

وقطعت روسيا طريقاً طويلاً نحو دمج الأراضي «الجديدة» في الحياة السياسية والاقتصادية الروسية، ولكن من دون تمكنها من إحكام السيطرة الكاملة على كافة أراضي المقاطعات الأربع التي لا تزال مساحات شاسعة منها موضعاً لمعارك الكر والفر مع القوات الأوكرانية، ناهيك عن مواجهتها تحديات أمنية واقتصادية، وفق ما أقرت به عضوة الغرفة العامة لـ«جمهورية دونيتسك الشعبية» ناتاليا كوريانسكايا، معتبرة في الوقت نفسه أنه يمكن تجاوزها في حال قدمت السلطة الفيدرالية في موسكو دعماً لازماً لاستعادة مكانة دونباس، ولو جزئياً، قلعةً صناعيةً. ووصفت كوريانسكايا الوضع الراهن في دونباس، لـ«العربي الجديد»، بالقول: «يختلف الوضع الأمني من مدينة إلى أخرى، ولكن لا مكان آمناً تماماً في ظل اعتماد القوات الأوكرانية على المسيّرات لشن ضربات. تقدم مختلف الأقاليم الروسية دعماً لنا في مسألة إعادة الإعمار وبناء الطرق، وأجرينا عملاً دؤوباً من أجل تحقيق تناغم مع القوانين الفيدرالية، بعد أن عشنا عقوداً تحت التشريعات الأوكرانية ثم قوانيننا نحن». وحول رؤيتها لأبرز التحديات التي تواجهها الأقاليم «الجديدة»، رأت كوريانسكايا: «لعل أبرز مشكلة نواجهها هي نقص الكوادر، لأن رجالنا يقاتلون على الجبهة منذ عام 2014، لا منذ عام 2022 كما هو حال عسكريي (روسيا الكبرى)، وقد قضى كثير منهم. أضف إلى ذلك الدمار الذي لحق بالمصانع، وسنحتاج إلى مدة لن تقل عن عقد لإعادة إعمارها في حال حصلنا على الدعم اللازم من السلطات الفيدرالية». وأقرت بوجود مشكلة التصرف في الأملاك في حال وجود أصحابها على أراض خاضعة لسيطرة كييف، مستطردة: «يتطلب التصرف في الأملاك إما حضوراً شخصياً، وهذا يكاد يكون مستحيلاً في ظروف استمرار القتال، وإما إصدار توكيل. إلا أن حتى الخيار الثاني غير متاح، لأننا لا نعترف بالتوكيلات الصادرة عن الموثقين الأوكرانيين، بينما يشكل اللجوء إلى موثق روسي خطراً على من هو موجود داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة كييف».

> مكسيم يالي: كأن ستاراً حديدياً بيني وبين معارفي بماريوبول

في المقابل، جزم الباحث المختص في الشؤون الأوكرانية قسطنطين سكوركين بأن روسيا لم تحقق أي مكاسب جراء ضمها المقاطعات الأوكرانية الأربع، معتبراً أن الحرب في أوكرانيا تحولت إلى عبء على الاقتصاد الروسي. وأضاف سكوركين، لـ«العربي الجديد»، أنه «لا شك أن ضم أراضي شرقي وجنوبي أوكرانيا ألحق ضرراً كبيراً بكييف، ولكنه لم يحقق أي فائدة لموسكو أيضاً. صحيح أن مناطق جنوب شرقي أوكرانيا احتضنت منذ الحقبة السوفييتية مجمعات صناعية كبرى، بما فيها مناجم فحم ومصانع حديد وصلب، ولكنها اليوم إما مدمرة كما هو حال مصنع (آزوفستال) في ماريوبول، وإما لا تعمل بكامل طاقتها، ولا تحقق أرباحاً، بل تتطلب إنفاقاً هائلاً على ترميمها».

وقلّل سكوركين من أهمية المزاعم بأن في وسع روسيا تحقيق مكاسب ديمغرافية أو الاستفادة من الأراضي الزراعية الخصبة في الشرق الأوكراني، مضيفاً: «أصبح قسم كبير من هذه الأراضي غير صالح للاستصلاح والزراعة، بسبب زرع الألغام والقصف والصعوبات المتعلقة بنقل المنتجات. وديمغرافياً، لم تحقق موسكو أي مكاسب أيضاً نظراً لفرار السكان من مناطق القتال، لتصبح مدن دونباس مهجورة. أما الخسائر البشرية نتيجة لأعمال القتال، فتنسف الأوضاع الديمغرافية في روسيا وأوكرانيا كلتيهما». واعتبر سكوركين أن ضم دونباس لم يحقق لموسكو أي مكاسب باستثناء تعزيز حكم بوتين، قائلاً: «ستفوق الخسائر أي مكاسب محتملة لسنوات طويلة، إذ تشكل الحرب عبئاً على الاقتصاد الروسي وتؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة الروس، بينما لم تعد الدعاية الحكومية المروجة لأحلام استعادة الإمبراطورية الروسية قادرة على اللعب على أوتار الأمزجة القومية والإمبريالية داخل البلاد، على غرار ما كانت عليه قبل عامين».

دونباس، أو «نوفوروسيا» (روسيا الجديدة) حسب تسميتها التاريخية، هي منطقة موالية لروسيا وكانت جزءاً من الإمبراطورية الروسية قبل ثورة البلاشفة في عام 1917، وأدت دوراً في ثورتها الصناعية في القرن الـ19 بفضل احتياطياتها من الفحم. وبعد الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، تحولت دونباس إلى واحدة من أعمدة اقتصاد الدولة السوفييتية الكبرى وقلعتها الصناعية. وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي، تعمدت قيادة الدولة الأوكرانية تهميش دونباس التي لم يبد سكانها درجة عالية من الولاء لكييف، مع استمرارهم في اعتماد اللغة الروسية في تعاملاتهم اليومية. وفي ربيع عام 2014، ألهمت تجربة ضم القرم إلى روسيا النشطاء الموالين لموسكو في دونباس للدعوة إلى إجراء استفتاء تقرير المصير لحذو حذو شبه الجزيرة، وهو ما قابله إعلان السلطات الأوكرانية الجديدة عن بدء عملية «مكافحة الإرهاب» في دونباس والتي تطورت إلى حرب مفتوحة شاملة بين روسيا وأوكرانيا بحلول عام 2022.

التعديلات النووية الروسية في مراحلها الأخيرة

تضع روسيا اللمسات الأخيرة على تعديلات عقيدتها النووية، في خطوة تزيد من التوترات في الحرب على أوكرانيا. في المقابل، كشفت كييف عن دعم الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، لها

أعلن المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، أمس الأحد، أن روسيا أعدت تعديلات على عقيدتها النووية و«يتم حالياً إضفاء الطابع الرسمي عليها». وأشار في مقابلة إعلامية، إلى أن التعديلات على العقيدة النووية «تأتي على خلفية الوضع الدولي وتصاعد التوتر قرب حدود روسيا وتزايد اقتراب البنية التحتية لحلف شمال الأطلسي (ناتو) منها»، وكذلك ما وصفه بأنه «التورط الأعمق لقوى نووية غربية في الحرب الأوكرانية دعماً لكييف». وهذا يعني تحديث الوثائق ذات الصلة التي تحدد الظروف التي يمكن لموسكو فيها استخدام الأسلحة النووية. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قد حذّر الغرب الأربعاء الماضي، من أن روسيا سيكون في مقدورها بموجب التعديلات المقترحة استخدام الأسلحة النووية إذا تعرضت لضربة بصواريخ تقليدية، ومن أنها ستعتبر أي هجوم عليها مدعوماً من إحدى القوى النووية هجوماً مشتركاً.

من جهته، قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، في مقابلة مع قناة فوكس نيوز بثت مساء أول من أمس السبت، إنه تلقى «معلومات مباشرة للغاية» من المرشح الجمهوري للرئاسيات الأميركية، الرئيس السابق، دونالد ترامب، مفادها أنه سيدعم

كيم يو جونغ، في هانوي ـ فيتنام، 2 مارس 2019 (خورخي سيلفا/فرانس برس)

أوكرانيا في الحرب ضد روسيا إذا أعيد انتخابه في الانتخابات الرئاسية في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وأضاف: «لا أعرف ماذا سيحدث بعد الانتخابات ومن سيكون الرئيس... لكنني حصلت من دونالد ترامب على معلومات مباشرة للغاية بأنه سيكون إلى جانبنا، وأنه سيدعم أوكرانيا». وكان ترامب، قد أبدى سعادته بلقاء زيلينسكي، الجمعة الماضي، في تغيير ملحوظ في نبرته مقارنة ببعض تعليقاته السابقة خلال الحملة الانتخابية. وقدم زيلينسكي، الذي كان في الولايات المتحدة لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة، «خطة النصر» في الحرب إلى ترامب خلال اجتماعهما.

من جهته، حذّر وزير الخارجية الصيني وانغ يي، مساء السبت، من أي توسع للصراع في أوكرانيا التي اتهمت الصين بمساعدة روسيا في حربها. وقال أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: «الأولوية القصوى هي الالتزام بعدم توسيع ساحة المعركة وعدم تصعيد القتال وعدم الاستفزاز من قبل أي طرف، والدفع نحو خفض التصعيد في أقرب وقت ممكن». أما في كوريا الشمالية، فاعتبرت كيم يو جونغ، شقيقة الزعيم كيم جونغ أون، أن المساعدات العسكرية الأميركية بقيمة ثمانية مليارات دولار لأوكرانيا هي «خطأ فادح» ولعب بالنار ضد موسكو، القوة النووية العظمى. وأضافت في بيان نشرته وكالة الأنباء المركزية الكورية الرسمية: «لا ينبغي للولايات المتحدة والغرب أن يتجاهلا أو يقللا من أهمية التحذير الخطير الذي وجهته روسيا».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)